مدخل مقترح لتحسين جودة المحتوى الاخباري للقوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في ضوء التطورات الاقتصادية المعاصرة (دراسة ميدانية)

بحث مقدم من

دكتور
السيد زكريا إبراهيم
مدرس المحاسبة والمراجعة
بالمعهد العالي للعلوم التجارية بالمحلة

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد المشكلات المحاسبية المتعلقة بالقوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم مع اقتراح مدخل لتحسين جودة المحتوى الاخباري للقوائم المالية لهذه المنشآت.

وقد تم إجراء هذه الدراسة على عينة مكونة من 151 فرداً من فئات الدراسة المختلفة وقد تبين من الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشكلات المحاسبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ومدى استفادة أصحاب المصالح بها، وبين عناصر المدخل المقترح وتحسين جودة المحتوى الاخباري للقوائم المالية لهذه المنشآت. وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق ركائز المدخل المقترح المتمثل في؛ المعيار المحاسبي المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الصادر عام 2015، مع تطويره بما يناسب التطورات الاقتصادية المعاصرة واستخدام المدخل الأخلاقي للمحاسبة، وحوكمة الشركات، والمحاسبة المستدامة في تحسين المحتوى الاخباري للقوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

الكلمات المفتاحية:

المحتوي الاخباري – المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) – المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (IFRS For SMEs) – حوكمة الشركات – المحاسبة المستدامة – المدخل الأخلاقي للمحاسبة.

Abstract:

The aim of this study is to determine the accounting problems related to financial statements in small and medium enterprises with a suggested approach to improve the news content of these statements in those enterprises.

This study was conducted on 151 samples from different study classes and this study find that there is a significant relation between accounting problems in small and medium enterprises and the extent of their stockholders benefits, and between the elements of the suggested approach and the improvement of the news content of the financial statement in these enterprises. This study recommended that the elements of the suggested approach which are: The Egyptian Standard For Small And Medium Enterprises published in 2015, in addition to improve that standard to suit current economic changes and the use of ethical approach in accounting, and corporate governance, and sustainable accounting in improving the news content of financial statements in small and medium enterprises.

Key words:

News Content – Small and Medium Enterprises – International Financial Reporting Standards – Corporate Governance – Sustainability Accounting - Ethical Approach.

أولاً: الإطار العام للبحث والدراسات السابقة:

1- مقدمة البحث

تعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم أحد المكونات الهامة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة الذي تقوم الحكومة المصرية بتنفيذه، حيث تمثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم أكثر من 99% من منشآت القطاع الخاص غير الزراعي في مصر وتساهم تقريباً في توفير ما يقرب من ثلاثة أرباع فرص العمل التي يوفرها هذه القطاع.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومة من أجل دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم إلا أنه حتى الآن لم يتم الاستفادة المثلي من مساهمة تلك المنشآت في خلق قرص العمل وتحسين الإنتاجية وتوليد الدخل، حيث أنه في ظل تزايد المنافسة التي تواجهها المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المصرية سواء في الأسواق المحلية أو أسواق التصدير فإن تلك المنشآت يتعين عليها تحسين جودة المنتج بالإضافة لتحسين جودة المحتوى الاخباري لقوائمها المالية.

وقد أقر مجلس الشعب المصري عام 2009 تعديلاً على القانون رقم (159) لسنة 1981 بشأن الشركات المساهمة والتوصية بالأسهم وذات المسؤولية المحدودة، بما يضمن المرونة في تحديد الحد الأدنى لرأس المالي للشركات ذات المسؤولية المحدودة، والذي من شأنها التيسير على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وإعطاء المرونة الكافية والمساهم في تحويل كيانات اقتصادية من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، فضلاً عن إتاحة مزيد من فرص العمل حيث تتميز هذه المنشآت بانخفاض رأس المال وكثافة الايدي العاملة مقارنة بالمنشآت او الكيانات الكبيرة (وزارة الاستثمار، 2009)[1].

2- طبيعة مشكلة البحث

يعتبر تحديد المحتوى الاخباري للقوائم المالية جوهر نظرية المحاسبة ويحظى باهتمام أكبر من جانب الهيئات العلمية والمهنية بالمحاسبة والمراجعة، ومن جانب مستخدمي القوائم والتقارير المالية في المنشآت بكافة أنواعها بصفة عامة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بصفة خاصة. حيث تزايد الاهتمام به نتيجة التطورات المتلاحقة في الاقتصاد المصري وتكنولوجيا المعلومات وارتباط الإفصاح بالقوائم والتقارير المالية وما تتضمنه من بيانات ومعلومات وأسس قياس تم اتباعها لإعداد القوائم.

وهناك مشكلات عديد تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم عند استخدامها معايير المحاسبة المصرية أو المعايير الدولية لإعداد التقارير بشكلها الكامل (Fall IFRs)، حيث أن الالتزام الكامل بتطبيق كافة متطلبات القياس والافصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية أو المصرية يعد بمثابة حمل زائد وتكلفة لا يوجد ما يبررها خاصة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة

الحجم التي لا تخضع إلى مسئولية عامة (أي غير مقيدة بالبورصة أو لم تطرح أسهم أو سندات للاكتتاب العام ولا تقوم بنشر قوائمها وتقاريرها المالية)، وتمتاز بانخفاض عدد مستخدمي المعلومات فيها وقدرتهم على الحصول على معلومات إضافية، الأمر الذي دعا بعض الجهات العلمية والمهنية في بعض دول العالم إلى إعداد تقارير مالية خاصة بتلك المنشآت، والسماح لبعض الكيانات أو المشروعات بالإعفاء الجزئي أو الكلي لبعض متطلبات القياس والافصاح المحاسبي وذلك لتخفيف العبء على تلك المشروعات وتحقيق مبدأ التكلفة والعائد.

هذا بالإضافة إلى فقد الثقة في القوائم المالية من قبل مستخدميها من خلال الضغط على المحاسب المهني الذي يعمل داخل هذه المنشآت خاصة الكبيرة منها للتلاعب بالمبادئ والقواعد المحاسبية بحيث تصبح القوائم المالية غير عادلة ولا تعبر عن المركز المالي الحقيقي ووضع المنشأة الاقتصادي ، من هنا كان لابد من تفعيل دور المدخل الأخلاقي في المحاسبة، الأمر الذي ينعكس على القوائم المالية بحيث تكون صادقة وعادلة وغير متحيزة لأحد مستخدمي هذه القوائم وبالتالي تكون ملائمة ويمكن الاعتماد عليها.

وقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية في يوليو 2009 بإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (IFRS For SMEs) وتبعه بعض التعديلات في عام 2013، وأخيراً تم إصدار المعيار المحاسبي المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في يوليو عام 2015، إدراكاً بأهمية تلك المنشآت ودورها الحيوي في إنعاش الاقتصاد القومي سواء في البلاد المتقدمة أو النامية خاصة في ظل تحرير التجارة وزيادة حدة المنافسة بين صادرات الدول والاحتياج المتزايد لتوليد فرص العمل. وفي ظل التطورات الاقتصادية المعاصرة من عولمة، وخصخصة أو تحرير سعر الصرف، وتجارة إلكترونية.....إلخ، لما لها من انعكاسات واضحة على المحاسبة وعلى القوائم المالية، وما تحتويه من معلومات مالية هامة تساعد مستخدميها على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة والمفيدة.

وبناءً على ما تقدم تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات الآتية:

1- ما هي المشكلات المحاسبية التي تواجه القوائم والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم؟

2- هل القوائم والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بوضعها الحالي تفي باحتياجات مستخدميها؟

3- هل يمكن تحليل وتطوير المعيار المحاسبي المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بما يلائم التطورات الاقتصادية المعاصرة.

4- هل يحقق عناصر المدخل المقترح الإفصاح الكافي لاحتياجات مستخدمي المعلومات وتحسين جودة المحتوى الاخباري للقوائم المالية لتلك المنشآت؟

3- أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ودورها الحيوي في اقتصاد أي دولة، حيث يحتوي هذا البحث على أهمية خاصة في المجالين العلمي والعملي على النحو التالي:

أ. الأهمية العلمية:

محاولة لمعرفة طرق القياس والإفصاح المحاسبي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال تقييم فاعلية المعيار المحاسبي المصري للقوائم المالية لها، والمدخل الأخلاقي للمحاسبة ومبادئ حوكمة الشركات ودور المحاسبة المستدامة في تحسين المحتوى الإخباري للقوائم والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بما يلائم البيئة المصرية.

ب. الأهمية العملية:

من خلال ما يوفره البحث من نتائج في إطار الممارسات المحاسبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال المدخل المقترح، حتى يكون بمثابة مرشد للأطراف ذات العلاقة (المحاسبين، المراجعين، أصحاب المصالح، والهيئة العامة للرقابة الإدارية) في البيئة المصرية بما يساعد على رفع كفاءة حركة التداول للأوراق المالية في البورصة المتوافقة مع هذه المنشآت.

4- أهداف البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهميته، يمكن بلورة الأهداف الرئيسية للبحث في الآتي:

أ. تحديد أهم المشكلات المحاسبية المتعلقة بالقوائم والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في بيئة الأعمال المصرية.

ب. بيان عناصر المدخل المقترح لتحسين المحتوى الإخباري للقوائم المالية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ت. إجراء دراسة ميدانية المدخل المقترح لبيان مدى قبوله في الواقع العلمي على بعض المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، بقصد تعميمه على هذه المنشآت.

5- فروض البحث:

في ضوء طبيعة مشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه يمكن صياغة فروض البحث العدمية كما يلي:

أ. لا يوجد نقص فيما تحتويه القوائم والتقارير المالية الحالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للوفاء باحتياجات المستخدمين الداخليين والخارجيين في ظل التطورات الاقتصادية المعاصرة.

ب. لا توجد مشكلات محاسبية متعلقة بالقوائم والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تؤثر على مدى استفادة أصحاب المصالح بتلك المنشآت.

ث. لا يؤدي المدخل المقترح إلى تحسين جودة المحتوى الاخباري للقوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

6- منهج البحث:

استخدم البحث المنهج العلمي المتكامل، حيث تم فيه جمع المادة العلمية التي تناولت الموضوع وتحليلها والخروج بنتائج قابلة للتعميم واستقراء عموميات من القضايا الجزئية لهذا البحث، ثم الوصول من هذه القضايا الجزئية إلى عموميات ومن ثم انتهى الباحث استنباطاً بالخروج بنتائج ثم تعميمها عن طريق المنهج الاستقرائي بهدف استخدام المدخل المحاسبي المقترح لتحسين المحتوى الاخباري للقوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وذلك بغية أن تفي هذه القوائم باحتياجات كافة المستخدمين لها.

7- حدود البحث:

تتمثل حدود البحث في الآتي:

أ. يخرج عن نطاق البحث:

المشاكل المتعلقة بعملية المراجعة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وأنواع المنشآت الأخرى بخلاف الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولا يتطرق للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحرفية والمهنية والخدمية والمنزلية وذلك لصعوبة الحصر والوصول إليها.

ب. فيما يتعلق بالحدود الزمانية:

يشتمل نطاق البحث الزمني على الفترة من 2010 وحتى 2017 وهي الفترة التي زاد الاهتمام بها بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لدفع عجلة الاقتصاد المصري.

ج. **فيما يتعلق بالحدود المكانية:**

سوف تتم الدراسة على المنشآت المدرجة في بورصة النيل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وعددها 24 منشأة.

8- الدراسات السابقة

من أهم الدراسات الدولية والمحلية التي تناولت موضوع البحث ما يلي:

- **دراسة ((Al-Mamai, Hind (2015)** [2].

هدفت الدراسة إلى قياس مدى اعتماد 44 شركة مدرجة في بورصة قطر على معايير التقارير المالية الدولية، والتحديات التي تمر بها هذه الشركات في عملية اعتماد وتنفيذ تلك المعايير، وأظهرت الدراسة أن هناك تحديات أربعة رئيسية تواجه عملية تبني الـ (IFRS) في قطر تتمثل في مستوى التعليم ومهارات القائمين على إعداد التقارير المالية، وضرورة إشراك مراقبي الحسابات والمستشارين المهنيين الخارجيين، وزيادة تطبيق قواعد الحوكمة التي تؤدي إلى منع التلاعب بالقوائم المالية.

وخلصت الدراسة إلى أنه لكي يكون هناك تفعيل ومراقبة أفضل لاعتماد معايير التقارير المالية الدولية في قطر، يجب أن تلزم القوانين باعتماد معايير التقارير المالية الدولية، مع وجود هيئة مركزية تفرض على الشركات تطبيق هذه المعايير.

- **دراسة (سالم، 2015)** [3].

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل مشكلات التحاسب الضريبي للمشروعات الصغيرة، وتوضيح أسس وقواعد التحاسب الضريبي للمشروعات الصغيرة المتبعة حالياً في ضوء القرار الوزاري رقم 54 لسنة 2012، وطرق المحاسبة لها، والانتقادات التي وجهت للقرارات الوزارية المتعلقة بالمحاسبة الضريبية لها، وعرضت نموذج محاسبي مقترح لمعالجة هذه المشكلات وقامت بإجراء دراسة ميدانية لاختبار هذا النموذج المحاسبي المقترح.

وتوصلت الدراسة إلى ضرورة إصدار معيار محاسبي مصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مصر يلبي متطلبات هذه المشروعات، مع ضرورة تطوير النظم الضريبية القائمة في مصر حالياً لتواكب طبيعة وخصوصية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال إصدار تشريعات ضريبية ومحاسبية وقانونية لتنظيم عملية المحاسبة الضريبية لها.

- **دراسة (السويدي، 2015)** [4].

تناولت هذه الدراسة أثر الحاكمية المؤسسية على مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، وقد تم الاستقصاء عن ذلك في بورصة عمان لقياس أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة بالنسبة لمستخدمي هذه القوائم، وقياس أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية في الشركات الخدمية الأردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم، وكيف تفصح عن الأخطاء المحاسبية وطرق معالجتها، وضرورة وجود أساس فعال بتطبيق التشريعات يضمن تحقيق مصالح المساهمين.

وقد أوصت الدراسة بضرورة وجود إطار عام متكامل للحاكمية المؤسسية وطرق الإفصاح عنها، ونشر معايير السلوك الأخلاقي للشركات الخدمية الصغيرة والمتوسطة الحجم، وعمل دورات تدريبية في مجال الحاكمية المؤسسية بما يناسب الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم الأردنية.

- **دراسة ((Li, Yang (2016)** [5].

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير الاعتماد الالزامي للمعايير الدولية للتقارير المالية على الإفصاح الاخباري، باستخدام تحليل الفروق في الاختلافات، ثم توثيق زيادة كبيرة في تأرجح تنبؤات إدارة الأرباح بعد اعتماد المعايير اجبارياً، بما يتفق مع فكرة أن اعتماد تلك المعايير تغير من دوافع الإفصاح لدى الشركات كرد فعل للطلب المتزايد على رأس المال، وأن الزيادة تكون أكبر بين الشركات الموجودة في الدول التي تتمسك بالتطبيق القانوني.

وقد أوصت الدراسة بضرورة اتباع ثلاث قنوات واختبرتها ميدانياً والتي من خلالها يمكن أن يغير اعتماد الـ IFRS دوافع الإفصاح لدى الشركات، وتتمثل هذه القنوات في تحسين جودة الأرباح، وزيادة الطلب من قبل المساهمين، وزيادة الطلب من المحللين، وقد وجدت الدراسة أدلة ثابتة على أساس القنوات الثلاث.

- **دراسة (عبد الرحمن، 2016)** [6].

هدفت هذه الدراسة إلى تصميم نظام معلومات محاسبي يلائم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لتخطيط مواردها لضمان استدامتها، وقامت بدراسة الوضع الحالي للنظم المحاسبية التي تعمل بها هذه المنشآت، من خلال إجراء دراسة ميدانية بتوزيع قوائم استقصاء على هذه المنشآت للتعرف على أوجه القصور بالنظم المحاسبية التقليدية، ومدى حاجة تلك المنشآت للمؤشرات غير المالية، وحاجتها لاستخدام مؤشرات ذات طابع خاص لتحسين أدائها.

وقد توصلت الدراسة على ضرورة بناء نظام محاسبي في إطار قاعدة بيانات وفق مفهوم بطاقة الأداء المتوازن والذي يوفر العديد من الإفصاحات المطلوبة بشكل فوري، وإمكانية الاستجابة للاحتياجات المتغيرة للإدارة من المعلومات، حيث يعمل على تحقيق تكامل نظام المعلومات المحاسبي مع نظام المعلومات الكلي للشركة.

- **دراسة ((Hana & Patrik (2016)** [7].

تناولت هذه الدراسة التعديل المحتمل للمعايير الدولية للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بسبب النهج الجديد لإعداد التقارير المالية في ظل معيار التأجير التشغيلي الوارد بـ (FMLL IFRS) كما تناولت التعديلات التي أدخلت على المعيار وأثرها على نسب التحليل المالي في جمهورية التشيك.

وقد أوصت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين الالتزامات المستقبلية الناشئة من عقود التأجير التشغيلي والعائد على الأصول، كما أن هناك علاقة بين الالتزامات الإيجارية والمديونية، وأنه يتم رسملة عقود التأجير التشغيلي، من خلال استخدام الشركات لعقود إيجار تشغيلية لإمكانية استخدام الأصول في حين لا تحصل على الملكية القانونية.

- **دراسة (الوشاح، 2017)** [8].

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الجوانب الفكرية للحوكمة وكيفية الاستفادة منها في الإفصاح وتحسين جودة التقارير المالية للوصول إلى تحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، من خلال قياس أثر تطبيق قواعد الحوكمة ببعض المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم على مستوى الإفصاح وجودة التقارير المالية عن طريق دراسة ميدانية ببعض المنشآت.

وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة وتعميق المفاهيم وتطويرها من خلال عقد دورات تدريبية للعاملين بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، والعمل على زيادة مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح لإعطاء المساهمين والمستثمرين الأمن والأمان لأموالهم، مع العمل على منح صلاحيات أوسع لأصحاب المصالح في ممارسة الدور الرقابي على الإدارة مما يساهم في دعم وتشجيع المستثمرين.

- **دراسة (عبد الفتاح، 2017)** [9].

هدفت هذه الدراسة إلى القيام بإجراء دراسة نظرية مع دراسة ميدانية لتحسين الممارسات المحاسبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) في إطار المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (IFRS For SMEs) لمعرفة تأثير تطبيق هذا المعيار على

تلك المنشآت، وبيان المشكلات التي تتعلق بالممارسات المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في البيئة المصرية، وقد أسفرت نتائج الدراسة أن هناك مشكلات محاسبية تتعلق بالاطار المفاهيمي، وعدم وجود ضوابط خاصة بالإفصاح، وغياب واختلاف تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالية (IFRS For SMEs) مع مراعاة وضع بعض التعديلات حتى يتناسب مع طبيعة الممارسات المحاسبية في البيئة المصرية، مع تقديم حوافز ضريبية للمنشآت التي تقوم بتطبيق المعيار لفترة محاسبية أو أكثر لتحفيز المنشآت على تطبيق المعيار مع ضرورة عقد دورات تدريبية لفئات الدراسة الميدانية لتعريفهم بالمعيار الدولي للتقارير المالية.

- **دراسة (محمد، 2017)** [10].

تهدف هذه الدراسة إلى بيان المشكلات التي تواجهها المحاسبة بالمفهوم المتعارف عليه فيما يتعلق بالمحتوى الاخباري للتقارير المالية، وتوضيح مغزى ومكونات المحاسبة المستدامة، ودورها في تحسين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، وأوضحت نتائج الدراسة أن عدم وجود معايير محاسبة مستدامة أدى إلى صعوبات في القياس والافصاح لمعظم بنود الأعباء والمنافع البيئية والاجتماعية، وأن هناك علاقة ارتباط جوهرية بين الإفصاح عن العناصر الاقتصادية في التقارير والقوائم المالية للشركات وتحسين المحتوى المعلوماتي لتلك التقارير حيث بلغ معامل الارتباط 73.4%.

وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة إعطاء الأنشطة البيئية والاجتماعية الأهمية اللازمة في الشركات بصفة عامة والشركات الصناعية بصفة خاصة وذلك لأنها تؤثر على المحتوى الإعلامي للتقارير والقوائم المالية بها وتحديد الآليات المناسبة لمواجهة المشكلات المترتبة على تطبيق محاسبة الاستدامة في الشركات الصناعية مع تحديد تكلفة وعائد كل آلية.

- **دراسة (عطية، 2017)** [11].

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى مساهمة تطبيق معايير التقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في زيادة أو تحسين جودة الإفصاح المحاسبي من خلال قياس مدى توافر كل من متطلبات القياس والافصاح المحاسبي ومتطلبات تطبيق معايير التقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة واحتياجات المستخدمين بما يعمل على زيادة جودة الإفصاح المحاسبي لهذه المشروعات، وأشارت الدراسة إلى أن تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حالياً ضعيف، وخلصت نتيجة التحليل الاحصائي للدراسة إلى وجود علاقة قوية بين المتغيرات المستقلة

متمثلة في احتياجات مستخدمي القوائم المالية ومتطلبات جودة تطبيق المعيار، مع المتغير التابع جودة الإفصاح المحاسبي بمعنى أنه كلما زادت جودة تطبيق متطلبات المعيار كلما زادت جودت الإفصاح المحاسبي والعكس.

وأوصت الدراسة بضرورة قيام الجهات المصرية المسئولة بإصدار معايير التقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة واعتمادها وتفعيلها، مع التأهيل العلمي والعملي اللازم والتنظيم المستمر للبرامج التدريبية للمحاسبين ومعد القوائم المالية للإلمام بالمعايير وسهولة تطبيقها والعمل بها.

- **دراسة ((Joachim (2017)** [12].

أشارت هذه الدراسة إلى أثر المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم على تقارير الشركات الخاصة (Private Firms) من خلال دراسة إحصائية على مجموعة من كبار المحاسبين في 24 دولة، وذلك لفهم دور المعيار الدولي للتقارير المالية أصحاب المصالح.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم يؤثر بشكل كبير على التقارير المالية لتلك المنشآت وبشكل رئيسي على الشفافية لأنه يعد مخططاً للإصلاح التنظيمي، وأن هناك دول كثير تطبق المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بشكل اختياري باستثناء جنوب أفريقيا التي تطبق المعيار على نطاق واسع نسبياً مقارنة بالدول الأخرى.

باستقراء وتحليل الدراسات السابقة يتضح ما يلي:

1- لم تتناول أي دراسة أوجه القصور في المحتوى الإخباري للقوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، ولم تتناول أيضاً البعد المحاسبي وتطوير المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم على البيئة المصرية.

2- أوضحت بعض الدراسات السابقة الممارسات والمشكلات المحاسبية التي تعاني منها المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في بيئة الأعمال المصرية ولكنها لم تضع الحلول المناسبة لها، ولم تتناول المعيار المحاسبي المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الصادر في 9 يوليو 2015 ومدى تأثيره على تحسين المحتوى الاخباري للقوائم المالية لهذه المنشآت.

3- كما أوضحت بعض الدراسات الإطار الفكري للمحاسبة المستدامة وكيفية عرضها والافصاح عنها في التقارير المالية وإضافة مادة خاصة بالتقرير عن الأداء البيئي في لائحة حوكمة

الشـركات، مما يؤثر على تحسـين جودة المحتوى الاخباري للقوائم المالية للشـركات. وأن هناك علاقة طردية بين مستوى الإفصاح البيئي وحجم المنشأة.

4- هناك ندرة في الدراسات التي قامت باختبار أثر تطبيق معيار التقرير المالي للمنشآت الصـغيرة والمتوسـطة، واسـتخدام المدخل الأخلاقي للمحاسـبة على تحسـين المحتوى الاخباري لها، من خلال المقارنة بين جودة التقارير المالية لبعض المنشـآت التي اتبعت الـــ IFRS في إحدى الدول والمنشآت الأخرى التي تتبني مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً.

ومما تقدم يرى الباحث أن هناك ضـرورة لوضـع مدخل مقترح لتحسـين جودة المحتوى الاخباري للقوائم والتقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، ووضع ضوابط للممارسات المحاسبية في هذه المنشآت.

9- خطة البحث

لمعالجة مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه في ضوء حدوده يمكن تقسيم البحث إلى العناصر الآتية:

أولاً: الإطار العام للبحث والدراسات السابقة.

ثانياً: المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (مفهومها – خصائصها –أهميتها).

ثالثاً: المشكلات المحاسبية المتعلقة بالقوائم والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

رابعاً: المدخل المقترح لتحسـين جودة المحتوى الإخباري للقوائم المالية للمنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة الحجم.

خامساً: اختبار فروض البحث (الدراسة الميدانية).

سادساً: النتائج والتوصيات المقترحة.

سابعاً: مراجع وهوامش البحث.

ثامناً: ملاحق البحث.

ثانياً: المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (مفهومها – خصائصها -أهميتها):

تمثل المنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة الحجم أهمية متزايدة في الاقتصـاد القومي سـواء في البلاد المتقدمة أو النامية خاصـة في ظل تحرير التجارة وزيادة حدة المنافسـة بين صـادرات الدول والاحتياج المتزايد لتوليد فرص العمل، مما نتج عنه ظهور مصـطلح المنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة الحجم ودفع العديد من المنظمات الدولية لمحاولة الوصـول إلى تعريف محدد لهم، الأمر الذي بات صـعباً نظراً

لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين الدول بعضها البعض. ولقد قامت بعض المنظمات الدولية بتحديد تصنيفات ومعايير لتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم كما يلي:

1. مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم:

صدر القانون رقم 141 لسنة 2004 بشأن تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وعرف المنشآت الصغيرة بأنها كل منشأة تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً لا يقل رأسمالها المدفوع عن 50 ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها عن خمسين عاملاً.

وأشارت الهيئة العامة للرقابة المالية في تعريفها الصادر من (الهيئة العامة، 2004) [13] مجلس إدارة الهيئة رقم (81) بتاريخ 2011/10/17 بشأن قواعد قيد الأوراق المالية المصدرة من المنشآت الصغيرة أو المتوسطة الحجم بأنها شركات المساهمة التي لا يزيد رأسمالها المصدر عن 50 مليون جنيه أو ما يعادله بالعملات الأجنبية عند تقديم طلب القيد لأول مرة، ولا يزيد رأسمالها عن 100 مليون جنيه أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية بعد ذلك (بورصة النيل، 2011، ص:1) [14].

وقد عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) من خلال نشراته المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بأنها المنشآت التي لا يوجد بها مسؤولية عامة (قياساً بالشركات المساهمة)، كما أنها لا تقوم بنشر قوائمها المالية لاستخدامها من قبل المستثمرين الخارجيين (IASB, 2009, P01)[15].

كما عرف البنك الدولي المنشآت الصغيرة بأنها تلك المنشآت الصغيرة التي يعمل بها حتى 50 عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتي 3 مليون دولار، والمنشآت المتوسطة حتى 300 عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتى 10 مليون دولار (Ayagagari, 2003, P03) [16].

وصنفت المفوضية الأوربية European Commission المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم على النحو التالي: (European Co, 2016) [17].

أ. **المنشآت الصغيرة:** يكون عدد العمالة فيها أقل من 50 عاملاً، وإجمالي قيمة الأصول فيها أقل من 4.4 مليون يورو، وإجمالي المبيعات أقل من 10 مليون يورو سنوياً.

ب. **المنشآت المتوسطة:** يكون عدد العمالة فيها من 50 وإلى 250 عاملاً، وإجمالي قيمة الأصول من 4.4 مليون يورو إلى 17.5 مليون يورو، وإجمالي مبيعاتها من 10 مليون يورو وإلى 50 مليون يورو سنوياً.

وعرفها معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الصادر في 9 يوليو لسنة 2015 بأنها أي منشأة تصدر قوائم مالية ذات أغراض عامة، فيما عدا المنشآت التي لها أو تسيطر

على منشـآت لها أوراق مالية مقيدة بالبورصـة، أو المنشـآت الخاضـعة لقانون القطاع العام أو قانون قطاع الأعمال العام، أو منشـآت يزيد مالها المسـتثمر عن 100 مليون جنيه، ويزيد دخلها عن 100 مليون جنيه مصري.

2. خصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم:

تتميز المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بعدة خصائص يمكن عرضها على النحو التالي:

أ- يغلب عليها نمط الملكية الفردية مما يؤدي إلى ارتباط الإدارة ارتباطاً وثيقاً بالملكية، مما ينتج عنه كثير من المشـاكل أهمها التدخل الشـخصـي للمالك وتقديم مصـلحته الشـخصـية على مصلحة المنشأة.

ب- انخفاض حجم رأس المال اللازم لإنشـاء وتشـغيل هذه المنشـآت وذلك بسـبب صـغر حجمها مقارنة بالشركات المساهمة العامة وبتالي سرعة دوران رأس المال.

ج- قلة عدد العمال لصغر حجم المنشأة ورغبة صاحب المنشأة في تخفيض التكاليف.

د-الاعتماد على الموارد المحلية، حيث أن أغلب هذه المنشـآت لا تسـتورد مواردها الأولية من الخارج بسبب انخفاض رأس المال والاعتماد على تقنيات بسيطة في الإنتاج.

هـ- انخفاض مستويات الأجور خاصـة في منشـآت الأعمال الصـغيرة في القطاع غير الرسـمي مقارنة بالمنشآت الكبيرة.

و-القيمة المنخفضـة للأصـول الثابتة، بسـبب طبيعة عمل المنشـأة والتي تتسـم معظمها بالبسـاطة، فلا تحتاج إلى أصـول حديثة أو كثيرة، أي يمكن تسـيير أعمال الشـركة بأصـول أقل تطوراً وأقل تكلفة (البسيوني، 2017، ص45) [18].

ر-تدني قدرتها الذاتية على التطور والتوسـع نظراً لإهمال جوانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميتها وضرورتها (عطية، 2017، ص115) [19].

ن- تتميز بالانتشار الجغرافي مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تستطيع المنشآت الكبيرة أن تفي باحتياجاتها.

وبذلك يرى الباحث أن أهم ما يميز المنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة الحجم هو أن مالك المنشـأة في الغالب هو مديرها، مما يؤدي إلى غياب نظرية الوكالة، وبالتالي غياب ما يسـمى بالحوكمة الرشـيدة لدى تلك المنشـآت، وصـعوبة الحصـول على تمويل، لعدم وجود موثوقية بالقوائم والتقارير المالية التي تعدها تلك المنشـآت وغياب النظام المحاسـبي فيها مما يؤدي إلى حدوث اختلافات في الممارسـات المحاسبية لتلك المنشآت.

3. أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

تتمثل أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في النقاط الآتية:

أ–تضمن هذه المنشآت أن يسير النمو الاقتصادي والكفاءة الاقتصادية جنباً إلى جنب مع تحقيق المساواة والمشاركة ولهذا تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم محركاً للنمو.

ب–تسهم هذه المنشآت في تعبئة نسبة كبيرة من التحولات إذا تم توظيفها بصورة صحيحة.

ج–تعمل هذه المنشآت على زيادة مشاركة المرأة في الأنشطة المولدة للدخل وكذلك الشباب والنازحين من المناطق الريفية غير المؤهلين (صقر، 2015، ص7) [20].

د–تسهم الصناعات الصغيرة في تنشيط الصادرات كثيفة العمل في العديد من الدول النامية مثل الهند وكوريا وتايوان كما تبرز أهمية الصناعات البيئية في إشباع الطلب السياحي على المنتجات الوطنية (مثل منتجات خان الخليلي في مصر).

هـ–تساعد تلك المنشآت على استغلال موارد الثروة المنتشرة بكميات محدودة في مواقع متباعدة والتي عادة ما تتقاعس المنشآت الكبيرة في الكشف عنها واستغلالها تجارياً مثل أعمال المحاجر والمناجم الصغيرة ونشاط المزارع والمصائد.

و–تلعب دوراً كبيراً في توزيع الدخل وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، وذلك من خلال انتشارها في المناطق المختلفة الأقل تطوراُ، وذلك بفضل مرونة الموقع التي تقوم فيه وقلة حاجتها للبنية التحتية (البسيوني، 2017، ص 43) [21].

ر–لها دور اجتماعي فعال، حيث أنها تدعم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي، وتعمل على زيادة معدل المشاركة لصغار السن.

ومن خلال ما سبق يرى الباحث أن هذه المنشآت تمثل النسبة الأكبر من المنشآت في مصر، ويجب على الحكومة المصرية أن تضع من السياسات والقوانين واللوائح ما تساعد هذه المنشآت على الازدهار والعمل في بيئة اقتصادية صحيحة لما توفره من فرص عمل كبيرة كأحد وسائل مواجهة مشكلة البطالة نظراً لأنها منخفضة رأس المال وكثيفة الأيدي العاملة.

ثالثاً: المشكلات المحاسبية المتعلقة بالقوائم والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم:

تتمثل المشكلات المحاسبية التي تعاني منها المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في بيئة الأعمال المصرية في المشكلات المرتبطة بالاعتراف والقياس والافصاح المحاسبي بالقوائم والتقارير

المالية بالإضافة إلى مشكلات التحاسب الضريبي لها، حيث تعتمد هذه المنشآت على معايير المحاسبة المصـــرية وبالتالي تكون أكثر تعقيداً بالإضـــافة إلى التكلفة العالية لإعداد القوائم والتقارير المالية بهذه المنشآت، ويمكن حصر هذه المشكلات على النحو التالي:

1- مشكلة وجود قصور في تطبيق الإطار المفاهيمي أو الفكري للمحاسبة المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

حيث أن أغلب بنود الإطار المفاهيمي للمحاســبة لا توجد في نظام المعلومات المحاســبي المطبق في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، بسبب اقتصار القوائم والتقارير المالية في هذه المنشآت على قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل والملاحظات التفســيرية، واســتبعادها لقائمة التدفقات النقدية ويرجع ذلك إلى (القش، العبادي، 2010، ص 2) [22].

أ-عدم توافر جميع الخصـائص النوعية للمعلومات المحاسـبية في قوائم المنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة الحجم.

ب-عدم إلزامية نشر القوائم المالية لتلك المنشآت.

ج-غياب نظرية الوكالة نظراً لسيطرة المالك سيطرة كاملة على المنشأة.

د-أن فروض المحاسـبة (الوحدة الاقتصـادية، الاسـتمرارية، والدورية) غير متوافرة بالمنشـآت الصـغيرة والمتوســطة الحجم، نظراً لعدم اســتقلالها عن مالكها، وبالتالي أغلب مبادئ المحاســبة تختل في ظل اختلال الفروض المحاسبية.

هـ-عدم وجود إلزام بإعداد القوائم المالية بشكل دوري.

كما أن الخصــائص النوعية للمعلومات المحاســبية والتي تعد المســتوي الثاني من مســتويات الإطار النظري للمحاســبة المالية، فهي جســر يربط بين هدف الافصــاح المالي من ناحية ومفاهيم الاعتراف والقياس من ناحية أخري والتي تجعل المعلومات المحاســبية ذات جودة عالية (Kiso, 2012, P034) [23].

وبذلك يكون هناك اختلاف في الإطار المفاهيمي للكيانات الكبيرة مقارنة بالمنشــآت الصــغيرة والمتوسطة الحجم.

ويرى الباحث أن أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لا يتبنون إطار فكري للمحاسبة أو نظم محاســبية فعالة لعدة أســباب أهمها انخفاض الوعي لديهم، والخوف من المحاســبة الضــريبية الفعلية الخاصــة بالمنشــأة، وعدم الموازنة بين تكلفة إعداد التقارير المالية ومنفعة الحصــول على معلومات منها.

كما يرى الباحث أن غياب الإطار المفاهيمي أو الفكري للمحاسبة المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، يؤدي إلى العديد من السلبيات من أهمها اعتماد هذه المنشآت على محاسبين أقل كفاءة وخبرة، واختيار الأقل أجر للعمل بها، مما يؤدي إلى عدم امتلاك بنية مالية قوية، وجعلها عرضة لأي هزات اقتصادية قد تؤدي إلى انهيارها بالإضافة إلى ضعف المحتوى الاخباري لقوائمها المالية، وبالتالي عدم قدرتها على مسايرة المؤسسات المالية العملاقة.

2- مشكلة الإفصاح المحاسبي في القوائم والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

زادت متطلبات الإفصاح المحاسبي نتيجة تعقد أنشطة منظمات الأعمال، بالشكل الذي لا يتلاءم مع طبيعة وخصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المتمثلة في الآتي:

أ-انخفاض عدد مستخدمي المعلومات المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ب-اختلاف احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم عن المنشآت الكبيرة العملاقة.

ج-بساطة النظام المحاسبي بها وعدم تكامل التطبيقات المحاسبية بها.

د-انخفاض الوعي المحاسبي لدى أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، والنظر إلى المحاسبة على أنها مضيعة للوقت والجهد والتكلفة.

حيث أن مستوى الإفصاح المحاسبي سوف يتأثر بالبيئة التي تعمل بها المنشأة، ومراحل تطورها، ومدى كفاءة سوق رأس المال، ومؤشراتها غير المالية كحاجة المنشأة لقدر أكبر من الشفافية، وأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المتواجدة في الدول ذات الاقتصاديات الأكثر تقدماً وأسواق المال الأكثر كفاءة تميل إلى تحقيق أكبر قدر من الإفصاح مقارنة بالمنشآت المماثلة في الدول الأقل تقدماً من الناحية الاقتصادية (زهيري، 2013، 22) [24].

ويرى الباحث أنه يوجد قصور في الإفصاح المحاسبي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في مصر.

3- مشكلة عدم تماثل المعلومات بالقوائم أو التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

فقد أوضحت إحدى الدراسات ((Bemrme and Reberto, (2010) [25] أن المنظمات المهنية والدولية تواجه مجموعة من التحديات التي تتعلق بالقوائم والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وأهم هذه التحديات هي: عدم تماثل المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية لهذه المنشآت نظراً لاختلاف الممارسات المحاسبية، لأن كل دولة تقوم باستخدام معايير تختلف من دولة لأخرى، مما يؤدي إلى عدم تماثل المعلومات وبالتالي عدم قابليتها للمقارنة.

حيث أن فائدة المعلومات تكمن في قابليتها للمقارنة، الأمر الذي يتطلب الثبات في السياسات المحاسبية المطبقة، لأن عدم الثبات في السياسات يؤدي إلى عدم الاتساق في إعداد التقارير المالية مما يجعل هناك عدم وضوح تمكن متخذ القرار من اتخاذ قرار اقتصادي سليم ومناسب.

ويرى الباحث أن عدم تماثل المعلومات في القوائم والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم يرجع إلى اختلاف الممارسات المحاسبية بها، وعدم موضوعية القياس المحاسبي للمعلومات الواردة بالقوائم، وأن عدم موضوعية القياس المحاسبي للمعلومات الواردة بهذه القوائم والتقارير المالية لهذه المنشآت يرجع لارتفاع درجة التحيز في إعدادها نتيجة قيام بعض أصحاب هذه المنشآت بإعداد العمليات الحسابية والمحاسبية وإمساك وتسجيل الدفاتر بدون الاعتماد على معدي أو القائمين بإعداد القوائم والتقارير المالية من محاسبين ومستشارين.

4- مشكلة تكلفة القوائم المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

حيث تمثل تكلفة إعداد القوائم والتقارير المالية بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم أهم التحديات التي تواجه هذه المنشآت، حيث أن زيادة مستوى الإفصاح بالقوائم والتقارير المالية بهذه المنشآت يقابله زيادة في تكلفة إعداد هذه القوائم والتقارير المالية بالرغم من محدودية موارد هذه المنشآت.

وقد تناولت دراسة (Anderson, (2012)) [26] تكاليف ومنافع تطبيق المعايير المحاسبة، وافترضت الدراسة إلى أن تكلفة تطبيق بعض المعايير الخاصة بالأدوات المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تفوق المنافع التي تعود على المستخدمين الأساسيين للتقارير والقوائم المالية، وذلك لأنهم لا يهتمون بمثل هذه المعلومات، وعليه يجب السماح باستخدام معايير محاسبية متميزة وخاصة بهذه المنشآت.

وترى دراسة (Begmm, and Schom, 2008, P83) [27] أن اعتماد المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS) للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم سيعزز من مستوى الشفافية، وبالتالي سوف يزيد من قدرتها في الحصول على تمويل خارجي، ويخفض من تكاليف الاقتراض كلما كانت جودة الإبلاغ المالي مرتفعة بشكل كاف.

ويرى الباحث ضرورة قيام جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية أو مؤسسة تم إنشاؤها بهدف توفير الدعم والمساندة لتلك المنشآت بإنشاء قسم خاص يناط به العمل على تدريب وتأهيل محاسبي المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وذلك لزيادة خبرتهم وكفاءتهم المهنية وتوعيتهم بأهمية تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وتطويره في ضوء التطورات الاقتصادية المعاصرة وموازنة تكلفة ومنفعة تطبيقه.

5- مشكلة التحاسب الضريبي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

بالرغم من صدور القرار رقم (414) لسنة 2009 الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وما صحبه من حملات إعلانية ومؤتمرات ضريبية، تم بعد ذلك صدور القرار رقم (54) لسنة 2012، وذلك في ضوء قانون الضريبة على الدخل رقم (91) لسنة 2005 وما به من تعديلات ومزايا للمنشآت الصغيرة، إلا أن التطبيق العملي لقواعد وأسس المحاسبة الضريبية لهذه المنشآت أسفر عن وجود العديد من مشكلات التحاسب الضريبي تمثلت في الآتي (سالم، 2015، ص47) [28]:

أ-عدم امساك دفاتر منتظمة.

ب-التهرب الضريبي.

ج-وجود أزمة ثقة بين الفاحص الضريبي والممولين.

د-الفجوة بين محتوى الإقرار الضريبي ومصداقية البيانات.

هـ-صعوبة حصر ممولي المنشآت الصغيرة.

و-عدم تقديم الإقرارات الضريبية.

وبالرغم من صدور القرار رقم (54) لسنة 2012 الخاص بالقواعد الجديدة لمحاسبة المنشآت الصغيرة عن ضريبة الدخل، إلى أن هناك اعتراضات فنية على القرار تتمثل في أنه أقر المعاملة الضريبية للمنشآت الصغيرة التي يزيد رقم أعمالها عن مليون جنيه حتي 2 مليون جنيه على أساس قائمة الدخل والقواعد المحاسبية المتعارف عليها، وإذا تعدى رقم أعمالها 2مليون جنيه تحاسب وفق أحكام قانون الضرائب على الدخل رقم (91) لسنة 2005، والسؤال هل هناك فرق بين المحاسبة على أساس قائمة الدخل وقواعد المحاسبة أو المحاسبة وفقاً لقانون الضرائب؟ وإذا كان هناك فرق فإلى أي قانون تستند مصلحة الضرائب في محاسبتها الضريبية لباقي الفئات في المنشآت الصغيرة بخلاف النوع الثالث من المنشآت التي تزيد رقم أعمالها عن 2 مليون جنيه؟

ويرى الباحث ضرورة الاسترشاد بمعيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الصادر في سنة 2015 وتطويره بما يناسب التطورات الاقتصادية المعاصرة بمصر، لما تمثله هذه المعايير من نموذج يحتذي به الفاحص الضريبي، وتطبيق ضريبة ثابتة قطعية على المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر لا يتم بعدها أي فحص ضريبي، وإعادة النظر في هذه الضريبة كل ثلاث سنوات في صورة جداول مبسطة حسب نوع النشاط، مع الأخذ في الاعتبار الاتفاقيات المهنية التي بين النقابات المهنية ومصلحة الضرائب لتحديد طرق محاسبة الأنشطة لهذه المنشآت وفق القرار رقم (54) لسنة 2012.

وضـرورة إعادة النظر في القرار 54 لسـنة 2012 بحيث يتفق مع قانون تنمية المنشـآت رقم (141) لسـنة 2004 في تصـنيف المنشـآت إلى فئة متناهية وأخرى صـغيرة، بحيث لا تلتزم الأولى بالدفاتر أما الثانية فيتم إلزامها بصحيح القانون، وأن تكون المعاملة واحدة سواء أكانت منشأة فردية أو شخص اعتباري وأن يطبق بشأنها نسب مجمل ربح أسوة بما يقضي به القرار للمنشآت الفردية من الفئة (أ).

رابعاً: المدخل المقترح لتحسـين جودة المحتوى الإخباري للقوائم المالية للمنشـآت الصغيرة والمتوسطة الحجم:

يتناول الباحث عناصـر المدخل المقترح لتحسـين جودة المحتوى الاخباري للقوائم المالية للمنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة الحجم من خلال عرض أهدافه، ومفاهيمه، ومبادئه، ومعاييره، وفروضـه وأخيراً ركائز المدخل المقترح لتحسين جودة المحتوى الاخباري للقوائم المالية لهذه المنشآت على النحو التالي:

1- أهداف المدخل المقترح لتحسـين جودة المحتوى الاخباري للقوائم المالية للمنشـآت الصـغيرة والمتوسطة الحجم:

تتمثل أهداف هذا المدخل المقترح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في النقاط الآتية:

أ-بيان عناصـر المدخل المقترح لتحسـين جودة المحتوى الاخباري للقوائم المالية للمنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة الحجم، وإبراز أهميته في هذا التحسـين من خلال توضـيح المفاهيم والمبادئ والمعايير والفروض الأسـاسـية للمدخل والتي تشـكل الهيكل الفكري المقترح لهذا المدخل، وكذلك ركائز ومقومات المدخل والتي تشكل الهيكل التطبيقي للمدخل المقترح.

ب-تقييم مدي فاعلية تطبيق المعيار المحاسبي المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الصادر عام 2015 على تحسـين جودة المحتوى الاخباري للقوائم المالية لهذه المنشـآت في ضـوء التحولات الاقتصادية المعاصرة.

ج-تعزيز درجة الثقة والاعتمادية على المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية مما يحسن من قدرة مستخدمي هذه القوائم على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

د-إجراء دراسة ميدانية للمدخل المقترح لبيان مدى قبوله في الواقع العملي على بعض المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لتعميمه على باقي المنشآت.

2-مفاهيم المدخل المقترح لتحسـين جودة المحتوى الاخباري للقوائم المالية للمنشـآت الصـغيرة والمتوسطة الحجم.

من أهم مفاهيم المدخل المقترح يمكن عرضها على النحو التالي:

أ-**المدخل المقترح:** يشـــير إلى الركائز والمقومات اللازمة لتحســـين المحتوى الاخباري للقوائم المالية للمنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة الحجم، والتي تعرض للدراسـة الميدانية لمعرفة مدى قبولها في الواقع العملي.

ب-**المحتوى الاخباري:** يقصد به الإفصاح المحاسبي بالقوائم والتقارير المالية للمعلومات بصورة شاملة وملائمة في القوائم والتقارير المالية المنشـورة لتوفير المعلومات اللازمة عن المؤسـسـة المالية بطريقة واضحة وسهلة وغير مضللة (حماد، 2008 ص: 133) [29].

ج-**المنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة الحجم:** وفق معيار المحاسـبة المصـري الصـادر في 9يوليو لسـنة 2015، هي المنشـأة التي تصـدر قوائم مالية ذات أغراض عامة، ولا تزاول أو تسـيطر على منشـآت تزاول الأنشـطة التالية (البنوك، التأمين، التمويل العقاري، التوريق، صـناديق الاسـتثمار، السـمسـرة في الأوراق المالية)، ولا تخضع لقانون القطاع العام أو قانون قطاع الأعمال العام، ولا يزيد مالها المستثمر عن 100 مليون جنيه، ولا يزيد دخلها عن 100 مليون جنيه.

د-**التطورات الاقتصـــادية المعاصـــرة:** ويقصـــد بها التغيرات والتوجهات الاقتصـــادية مثل العولمة، والخصـخصـة، والتجارة الالكترونية، والشـركات متعددة الجنسـية وتحرير سـعر الصـرف.... إلخ، والتي ظهرت في البيئة الاقتصـادية العالمية، مما كان له آثار وانعكاسـات محاسـبية وخاصـة على القوائم المالية.

هـ-**قواعد حوكمة الشـركات:** تمثلت وفق منظمة التعاون الاقتصـادي والتنمية (OFCD) في ضـمان وجود أسـاس لأطار محكم وفعال للحوكمة، وحماية حقوق المسـاهمين، والمسـاواة في التعامل معهم، ودور أصحاب المصالح، والافصاح والشفافية، وأخيراً مسئوليات مجلس الإدارة، وتهدف قواعد الحوكمة إلى ضبط وتوجيه الممارسات الإدارية والمالية بالمنشأة.

و-**المحاسـبة المسـتدامة:** هي المؤشـرات الكمية أو غير الكمية التي تعبر بصـورة عادلة عن أداء المنشـآت للتحقق من أن المسـتثمرين قد توصـلوا إلى الخليط الكامل من المعلومات المالية وغير المالية لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

ر-**المدخل الأخلاقي للمحاسـبة:** هو تمسـك معدي القوائم المالية بالقيم الأخلاقية بالبعد عن التحليلات اللاأخلاقية والممارسـات الاحتيالية للمحاسـبة، للوصـول إلى قوائم مالية عادلة خالية من التحيز تخدم جميع المستخدمين دون تفضيل طائفة على أخرى منهم.

3- مبادئ المدخل المقترح لتحسن جودة المحتوى الاخباري للقوائم المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم:

تتمثل مبادئ الإطار المقترح في المبادئ الآتية:

أ-**مبدأ القابلية للفهم:** حيث يجب أن تكون المعلومات الواردة بالقوائم المالية قابلة للفهم المباشـــر من قبل المستخدمين، ومع هذا فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إذا كانت ملائمة لصانعي القرارات الاقتصادية.

ب-مبدأ الأهمية النســـبية: حيث تعتبر المعلومات ذات أهمية نســـبية إذا كان حذفها أو تحريفها يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتماداً على القوائم المالية.

ج-**مبدأ الجوهر قبل الشـــكل:** يجب أن تتم المحاســـبة عن العمليات المالية والأحداث الأخرى بالقوائم المالية طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني حتى تعبر تعبيراً صادقاً.

د-**مبدأ الحيطة والحظر:** من خلال الإفصاح عن حالات عدم التأكد المحيطة بالأحداث، ومدى تأثيرها، ومن خلال ممارسة الحيطة والحظر عند إعداد القوائم المالية للمنشأة.

هـ-**مبدأ الاكتمال:** من أجل أن تتصـف المعلومات بالمصـداقية يجب أن تكون كاملة في القوائم المالية ضـــمن حدود الأهمية النســـبية والتكلفة، علماً بأن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها مضـــللة، وبالتالي تكون غير صادقة وغير ملائمة.

4- معايير المدخل المقترح لتحســـين جودة المحتوى الاخباري للقوائم المالية للمنشـــآت الصـــغيرة والمتوسطة الحجم.

إنه لأغراض إداد القوائم المالية ومستلزمات الإفصاح بها يجب الاخذ بالمعايير التالية:

أ-**معيار الملائمة:** بأن يكون هناك تأثير مباشر لاستخدام المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية على اتخاذ القرار، وتكون ملائمة عندما تســـاعد المســـتخدمين في تقييم الاحداث الماضـــية والحاضـــرة والمستقبلية.

ب-**معيار الثقة في المعلومات المحاســـبية ومدى الاعتماد عليها:** بأن تكون خالية من الأخطاء الجوهرية، ومحايدة وغير متحيزة في عرض الحقائق بالإضـافة إلى صـدق التعبير عن الحدث المالي، بأن تعكس صورة صادقة وعادلة للأنشطة المالية خلال الفترة التي يتم إعداد التقارير المالية فيها.

ج-**معيار القابلية للمقارنة:** بضـرورة أن تكون المعلومات المحاسـبية المتوافرة في القوائم المالية تسـمح لمستخدميها بعقد المقارنات بين الأنشطة المتماثلة من جهة، ومن عام لآخر من جهة أخرى، مع الثبات في قياس وعرض المعلومات من فترة زمنية لأخرى.

5- فروض المدخل المقترح لتحسين جودة المحتوى الاخباري للقوائم المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

وتتمثل أهم الفروض المقترحة للمدخل في الآتي:

أ-فرض إمكانية تحسين نفعية المعلومات لأصحاب المصالح بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم: حيث أن الإفصاح المحاسبي بهذه المنشآت يحقق مجموعة من المنافع، منها إظهار حالة المنشأة لأصحاب الحقوق والمصالح بها من خلال معلومات تتصف بالجودة، من خلال إظهار رؤية واضحة عن الحالة الحقيقية لأصحاب الحقوق والمصالح بالمنشأة، من خلال توفير معلومات محاسبية قابلة للفهم من جانب مستخدميها للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

ب-فرض توافر التأهيل العلمي والعملي المناسب للمحاسب المالي: وتقضي هذا الفرض بضرورة أن يتوافر في المحاسب المالي بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم حد أدنى من المؤهلات العلمية، بالإضافة إلى توافر قدر كاف من التدريب العملي عند أدائه لمهام وظيفته داخل المنشأة، وتتمثل نواحي التأهيل الخاصة بالمحاسب المالي في التأهيل العلمي بقدر من التعليم النظري والخبرة العلمية، والمعرفة التامة بمعايير المحاسبة خاصة بمعيار المحاسبة الدولي والمصري لسنة 2015 للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومعرفة بالممارسات المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

ج-فرض إمكانية تحقيق الجودة الشاملة وتعظيم قيمة المنشأة: ويقضي هذا الفرض بأن تحسين المحتوى الاخباري للقوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم هو أساس لتحقيق الجودة من خلال زيادة الثقة والاعتمادية في معلومات القوائم المالية للمنشأة، وتعاون كل من إدارة المنشأة والعاملين بها لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين من خلال دعم الجودة وتطوير الموارد البشرية، وتوافر المعلومات المالية والغير مالية بالقوائم المالية لهذه المنشآت لمستخدميها بسهولة، مما يساهم في خلق سمعة طيبة للمنشأة وتعظيم قيمتها.

د-فرض مراعاة التوازن الدقيق بين مصالح الأطراف المختلفة بالمنشأة: ويقضي هذا الفرض بأن يقوم المحاسب المالي بالتنسيق والموازنة الدقيقة والمناسبة بين مصالح وأهداف الأطراف المتعارضة، لأن العمل وفقاً لتحقيق الصالح العام يعتبر المسؤولية الأساسية للمحاسب المالي داخل المنشأة، فعليه التزام داخل المجتمع والمهنية وأصحاب المصالح ومستخدمي القوائم المالية لتحقيق أعلى معايير للسلوك المهني.

6- ركائز المدخل المقترح لتحسين جودة المحتوى الاخباري للقوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

يتمثل ركائز المدخل المقترح في مجموعة من النقاط يمكن حصرها في الآتي:

أ-تطبيق المعيار المحاسبي المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لسنة 2015 وتعديله بما يلائم التطورات الاقتصادية المعاصرة.

بالرغم من قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعايير الدولية للتقرير المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لتلبية الاحتياجات المحاسبية لهذه المنشآت، وقيام بعض دول العالم بتطبيق تقارير تفاضلية خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، تم إصدار معيار محاسبي مصري خاص بهذه المنشآت بمصر في 9 يوليو 2015، إلى أن بيئة الأعمال المصرية ما ذالت تعاني من بعض المعوقات والتحديات التي تواجه تطبيق المعيار المحاسبي المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في ظل التطورات الاقتصادية المعاصرة لتحسين جودة المحتوى الاخباري للقوائم المالية لهذه المنشآت.

وقد تمثلت نقاط خروج المعيار المصري عن المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الآتي: (وزارة الاستثمار، 2015، ص: 1233) [30].

أ-**بالنسبة لقائمة الأرباح أو الخسائر وقائمة الدخل الشامل:** توزيعات الأرباح على العاملين وأعضاء مجلس الإدارة لا يتم إدراجها كمصروف ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر بل تثبت كتوزيع للربح.

ب-**بالنسبة للتأجير التمويلي:** يتم وفق القانون 95 لسنة 1995 بقيام المؤجر بالاحتفاظ بالأصل بدفاتره وإهلاكه، ويقوم المستأجر بتحميل الأرباح أو الخسائر بقيمة المدفوعات عن عقود التأجير كمصروفات تخص الفترة التي سددت فيها.

ج-**بالنسبة لتكاليف الاقتراض:** حيث سمح المعيار المصري برسملتها عند توافر شروط الرسملة من تحميلها كمصروف كما نص المعيار الدولي.

ويرى الباحث أن المعيار المحاسبي المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم يحقق عدد من المزايا يمكن حصر بعضها على النحو التالي:

أ-يحقق المعيار مبدأ الملائمة العامة بتوفير السهولة واليسر على المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية وتخفيض متطلبات الإفصاح المتزايدة واعتماده على أسس سهلة وبسيطة في القياس واستخدام طرق أقل إرهاقاً وأكثر عملية في التقرير والقياس عن البنود الواردة بالقوائم والتقارير المالية بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ب–يقوم المعيار بتحقيق متطلبات الإفصـــاح بما يتلاءم مع طبيعة المنشـــآت وحجمها ومدى ربحيتها وتحقيقاً لمبدأ التكلفة والعائد.

ج–يعزز من درجة الثقة في المعلومات المحاسبية حيث تمثل بصدق الأحداث الاقتصادية في السوق، بما يساعد في تحقيق القدرات التنبؤية لمستخدمي المعلومات.

ر–توحيد أســس القياس والممارســات المحاســبية بالشــكل الذي يمكن متخذي القرار من اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة، وإمكانية تحقيق التحليل المالي والمقارنة للشركات في الدول المختلفة.

ومع ذلك يرى الباحث بالرغم من المزايا العديدة لهذا المعيار، أنه في حاجة إلى مزيد من الإعفاءات الجزئية والكلية لكي يلائم التطبيق في المنشــآت الصــغيرة والمتوســطة الحجم، حيث تتمثل الإعفاءات الجزئية في بعض متطلبات الإفصاح في المعايير التالية:

- معيار المخزون: البنود الخاصة بالإفصاح عن فئات المخزون (مواد خام – مواد تحت التشغيل – منتجات تامة الصنع).
- المعيار الخاص بالصناعات التعدينية.
- المعيار الخاص بالأصول الزراعية.
- المعيار المصــري عرض القوائم المالية، الاعفاء من بعض متطلبات الإفصــاح الواردة بمعيار التأجير التمويلي.

بالإضــافة إلى الإعفاءات الكلية من متطلبات الإفصــاح لمعايير المحاســبة عن ضــرائب الدخل، إفصاحات الأطراف ذو العلاقة.

وقد قام معيار المحاسبة المصري لسنة 2015 باستبعاد بعض المعالجات البديلة المسموح بها في المجموعة الكاملة للمعايير المحاسبية المصرية من تطبيقها على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم واكتفى بالمعالجات البسيطة التي تناسب هذه المنشآت (وزارة الاستثمار، 2015، ص: 1235) [31].

ويرى الباحث أن من الســياســات المحاســبية البســيطة التي يتم اعتمادها بالمنشــآت الصــغيرة والمتوسطة الحجم ما يلي:

- إهلاك الاستثمارات العقارية بالتكلفة (نموذج التكلفة المستهلكة للاستثمارات العقارية).
- نموذج التكلفة والاســـتهلاك والاضـــمحلال للأصـــول الثابتة (معالجة المعدات والممتلكات والتجهيزات بنموذج التكلفة).
- تحميل تكلفة الاقتراض على قائمة الدخل على أساس معالجتها كمصروف.

- عرض التدفقات النقدية الخاصة بالأنشطة الحكومية بالطريقة غير المباشرة (باستخدام الطريقة غير المباشرة في اعداد قائمة التدفقات النقدية).
- طريقة محاسبية واحدة لمعالجة كل المنح الحكومية.

كما يرى الباحث أن هناك مجموعة من المتطلبات الواجب توافرها في معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتي تعمل على تحسين جودة المحتوى الاخباري للقوائم المالية بهذه المنشآت تتمثل فيما يلي:

1- سهولة تطبيق معيار المحاسبة الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بها.
2- يجب أن يلبي رغبات ومتطلبات مستخدمي البيانات المالية بهذه المنشآت.
3- يجب أن يتضمن إرشادات ومعالجات أقل من المعايير الكاملة بتطبيق أبسط المعالجات التي تناسب المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.
4- توضيح السياسات والطرق المحاسبية بالشكل الذي يمكن فهمه.
5- تسهيل العرض المالي والافصاح المحاسبي بالقوائم المالية.
6- يساعد المعيار في التحول إلى شركة مساهمة في حال نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم مستقبلاً.

2- تطبيق حد أدنى لقواعد حوكمة الشركات:

تعرف حوكمة الشركات بوضع الضوابط ووسائل الرقابة التي تضمن حسن إدارة الشركات، بما يحافظ على مصالح الأطراف ذات الصلة بالشركة ويحد من التصرفات غير السليمة للمديرين التنفيذيين فيها، وتفعيل دور مجال الإدارة بها، بعدما أظهرت الوقائع والأحداث حالات عديدة من التلاعب في أموال العديد من الشركات بواسطة الإدارات أدت إلى إفلاسها (موقع حوكمة الشركات) [32].

وقد صدر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) خمس قواعد للحوكمة، ثم أجرى عليها تعديل عام 2004 لتصبح ست قواعد يمكن إيجازها على النحو التالي (الجوهري، 2011) [33].

أ. ضمان وجود أساس لإطار محكم وفعال للحوكمة.
ب. حماية حقوق المساهمين.
ج. المساواة في التعامل بين جميع المساهمين.
د. دور أصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالمؤسسة.
هـ. الإفصاح والشفافية.
ر. مسؤوليات مجلس الإدارة.

حيث تهدف قواعد الحوكمة إلى ضـبط وتوجيه الممارسـات الإدارية والمالية بكافة أنواع المنشـآت سواء كانت كبيرة أو متوسطة وصغيرة الحجم، فهي تتناول الممارسة السليمة للقواعد وتساعد على جذب الاستثمارات، وزيادة القدرة التنافسية، ومحاربة الفساد بكل صوره سواء كان إدارياً أو مالياً أم محاسبياً وتحقيق الشفافية والمساءلة (أبو حمام، 2009، ص: 219).

وتعد التقارير المالية مصدراً مهماً وأساسياً للعديد من المؤشرات اللازمة لتحقيق الرقابة والمساءلة والشـــفافية عن أي خلل أو قصـــور بعد تحديد المســـؤولية حيث تعتبر جودة التقارير المالية الهدف الأساسي التي تسعى إليه المنشآت، فقد أصبح الجميع يطالبون اليوم بمزيد من الإفصاح والشفافية، بهدف أن تكون التقارير المالية صـــادقة ومعبرة عن المحتوى الاخباري الحقيقي للأحداث المالية، ولضـــمان الجودة في تلك التقارير، مما يزيد من ثقة كافة الأطراف المســتفيدة منها ســواء الداخلية أو الخارجية (يعقوب، الغانمي، 2010 ص، ص:13-14) [35].

ويرى الباحث أن تطبيق حد أدنى لقواعد حوكمة الشـــركات والشـــفافية يؤدي إلى زيادة المعلومات الواردة في الإيضاحات مما يؤدي إلى تحسين مستوي الإفصاح في المنشآت، وأن هذا الاهتمام ناتج من كثرة المشـاكل التي حدثت للمسـتثمرين من جراء الشـفافية المفقودة والتلاعب بالمعلومات الداخلية للمنشأة بكافة أنواعها.

ومن أهم ما تنص عليه قواعد الإفصـــاح الجديدة في ظل حوكمة الشـــركات ما يلي (الفاتح، 2006، ص:15) [36].

أ-التزام الشركة بإخطار البورصة بأي أحداث هامة تؤثر في نشاطها أو مركزها المالي أو تداول أسهمها.

ب-النشر للأحداث الهامة بالتنسيق بين الشركة وإدارة البورصة.

ج-التزام الشركة باتخاذ الإجراءات الكفيلة لضمان سرية البيانات المالية ومنع تسرب أية معلومات سواء بقصد أو بغير قصد قبل إعلانها للمتعاملين في السوق.

ويرى الباحث أن الإفصـــاح والشـــفافية وظاهرة الحوكمة هما وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما في الآخر، والافصـاح وتحسـين المحتوى الاخباري للقوائم المالية هو أحد قواعد الحوكمة، ولما كانت القوائم المالية تعد أحد مصـــادر المعلومات الهامة التي يعتمد عليها المتعاملون في ســـوق المال في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاســـتثمارات فإن نجاح تلك القرارات في تحقيق أهدافها يتوقف بدرجة كبيرة على مدى ســـلامة وملائمة المعلومات التي توفرها هذه القوائم المالية.

كما يرى الباحث ضـــرورة تطبيق حد أدنى لقواعد حوكمة الشـــركات في غالبية المنشـــآت الصـــغيرة والمتوسـطة الحجم وتعميق المفاهيم والتطبيقات الخاصـة بالحوكمة من خلال عقد دورات تدريبية للعاملين بهذه المنشآت، والافصاح عن المعلومات المالية بقدر كافي من الشفافية والموضوعية في هذه القوائم المالية الخاصة

بهذه المنشـــآت، ســـوف يؤدي إلى رفع كفاءة نظام المعلومات بها مع الاهتمام بالتوقيت الملائم للعرض والافصاح، وذلك لخدمة المستفيدين من تلك المعلومات ومساعدتهم في اتخاذ القرارات السليمة.

3- دور المحاسبة المستدامة في تحسين المحتوى الاخباري للقوائم المالية.

يعتبر الهدف الأساسي من المحاسبة المستدامة تقييم الأداء بصوره المختلفة في المنشآت سواء كان البيئي أو الاجتماعي أو الاقتصادي وذلك من خلال المحاسبة بهدف إعطاء صورة كاملة عن أداء المنشآت وإضافة قيمة لكل من أشكال رأس المال المالية أو غير المالية (محمد، 2017، ص: 73) [37].

حيث أنه في الوقت الراهن تزايدت احتياجات مستخدمي القوائم والتقارير المالية إلى الإفصاح عن الأداء البيئي لتطوير المحتوى المعلوماتي والاخباري للتقارير والقوائم المالية، بحيث تكون في شكل مرفقات إيضاحية بالقوائم والتقارير المالية التقليدية أو في شـــكل قوائم وتقارير مســـتقلة، مما ينتج من ذلك تحقيق فعالية وزيادة كفاءة تشغيل المعلومات بواسطة متخذي القرارات، وبالتالي ترشيد القرارات المتعلقة بتقييم المسؤولية الاقتصادية البيئية للمنشآت، بحيث يحقق الإفصاح المناسب عن الأداء والأنشطة البيئية العديد من المنافع الاقتصادية على النحو التالي: (النابلسي، 2011، ص13) [38].

أ-الاستفادة من الإعفاءات الضريبية المقررة للمنشآت التي تهتم بحماية البيئة المقررة التي لم تطبق في مصر حتى الآن.

ب-زيادة الاقبال على منتجات المنشـــأة المتوافقة بيئياً كنتيجة حتمية لدعم الثقة واحترام المجتمع لها بأفراده المختلفة، من خلال ضرورة نشر القوائم المالية للمنشآت المتوسطة الحجم

ج-زيادة حجم نشاط المنشأة نتيجة خفض تكلفة الأرباح.

د-إلقاء الضوء على السياسات التي تطبقها المنشأة لحماية البيئة ودورها في حماية البيئة.

ويرى الباحث أن للمحاســبة المســتدامة دوراً هاماً في تحســين المحتوى الاخباري للقوائم المالية مما يساعد مستخدمي هذه القوائم في الاطلاع على وضع المنشأة حتى يتمكنوا من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الخاصة بالمنشأة.

ويمكن إيضاح دور المحاسبة المستدامة في تحسين المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية للمنشآت الكبيرة بصفة عامة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بصفة خاصة على النحو التالي:

أ-المحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي: حيث يجب أن تحتوي على معلومات عن الأصـــول البيئية والالتزامات وكذلك الأصول والالتزامات الاجتماعية ومن ثم تحديد المركز المالي المستدام وبالتالي الاستفادة من ذلك في اتخاذ القرارات سواء قصيرة أو طويلة الأجل، بالاعتماد على أسس القياس المحاسبي المتعارف عليها.

ب-المحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل: بما تشمله من مصروفات وإيرادات ناتجة عن النشاط الرئيسي للمنشأة أو ناتجة عن أنشطة غير مرتبطة بصورة مباشرة بالنشاط الرئيسي للمنشأة، ولذلك تشدد المعايير الدولية

للتقارير المالي (IFRS) على ضـــرورة إعداد بيان الدخل الشـــامل والتي تظهر تفاصـــيل الدخل من جميع المصادر التشغيلية وغير التشغيلية (مطر، 208، ص:317) [39].

ج-المحتوى المعلوماتي لقائمة التغيرات في حقوق الملكية: ويمكن تحســـين المحتوى المعلوماتي لقائمة التغيرات في حقوق الملكية بأن تشتمل على كافة البنود التي تؤثر على حقوق المساهمين بما في ذلك الإضرار والتحسينات التي تسببها الأنشطة البيئية والاجتماعية المستدامة.

د-المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية: وتلعب المحاســبة المســتدامة دوراً في تحســين المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية عن طريق اشـــتمالها على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة عن الأنشـــطة الاجتماعية والبيئية الجارية والاستثمارية والتمويلية تحقيقاً لأهداف معايير إعداد التقارير المالية (IFRS).

هـ-**المحتوى المعلوماتي للإيضـاحات المتممة أو المكملة:** حيث أن هناك بعض العمليات والأحداث لم يتطرق إليها النظام المحاسبي المطبق بالمنشآت بأدوات الإفصاح المتاحة مثل عقود الدخول في أسواق جديدة أو إنتاج منتج جديد أو الاســتحواذ على أصــول بيئية أو اتفاقيات اقتصــادية لتنفيذ تعهدات معنية في المســتقبل، وإن الإفصاح بصورته الحالية في معظم المنشآت لا يغطي أحياناً مثل هذه الالتزامات ولا يوضح أثرها على المركز المالي لهذه المنشآت (Wild, 2004, P14) [40].

ويرى الباحث أن تحسـين المحتوى المعلوماتي للإيضـاحات المتممة للقوائم المالية تسـاعد مسـتخدمي هذه القوائم في فهم المعلومات المعروضـة وتساعد كذلك في إجراء تقديرات إضـافية يمكن استخدامها في تعديل قيم المعلومات المالية للوصول إلى تحديد أدق للمركز المالي ونتيجة النشاط.

4- استخدام المدخل الأخلاقي للمحاسبة لتحسين المحتوى الإخباري للقوائم المالية.

لا شك أن الالتزام بالسلوك الأخلاقي من جانب المحاسب الذي يعد القوائم المالية بالمنشآت بصفة عامة، يؤدي إلى إنتاج معلومات محاســبية كاملة وعادلة وبها الخصـــائص المختلفة لجودة المعلومات التي يثق بها مسـتخدمي هذه المعلومات، وبالتالي تتصـف القوائم المالية التي تحتوي على تلك المعلومات بالجودة، ومن هنا يمكن إيجاد علاقة بين الالتزام بالسلوك الأخلاقي وجودة القوائم المالية.

حيث تنبع جودة القوائم المالية من كفاءة القرارات التي يتخذها المحاســب أثناء اعداد القوائم المالية ويعتبر التأهيل الأخلاقي للمحاسب له أثر واضح على عملية اتخاذ القرارات مما يؤثر بشكل إيجابي على تلك القرارات التي يتم اتخاذها حيث يتم الاهتمام بالقيم الأخلاقية "الصـدق – العدل – الأمانة –الموضـوعية"، بالإضـافة إلى دور المدخل الأخلاقي في الحد من ممارسات المحاسبة الاحتيالية ويمكن إيضاح ذلك على النحو التالي:

أ-دور المدخل الأخلاقي للمحاسـبة على جودة قرارات المحاسـب: حيث أن المحاسـبة لا تعمل لأجل العميل فقط، وقد يمتد الطرف الثالث ليشـمل المجتمع ككل، حيث أن الاقتصـار على الاعتبارات الاقتصـادية فقط عند اتخاذ القرارات في العمليات التجارية أو المحاسـبية خطأ لأن أي قرار يرتبط بالعمليات التجارية ينعكس بشـكل أو بآخر على المجتمع، وبالتالي لابد من الاهتمام بالتحليل الأخلاقي مع التحليل الاقتصـــادي (Adel, 2000,

p60) [41]. والقرار يكون أخلاقياً عندما يراعي الجوانب والقيم الأخلاقية ومن أهم الجوانب الأخلاقية التي ترتبط بالمحاسبة هي "الموضوعية" حيث أنها تمثل أهم الأخلاق الواجب الالتزام بها عند اتخاذ القرار، بحيث يتم اتخاذ القرار بشكل موضوعي، وذلك لأن الاهتمام بالموضوعية يقود المحاسب إلى خلقين هما "العدل وعدم التحيز" وهما الغاية التي يسعى إليها كل المحاسبين لاختفاء الثقة على قراراتهم وأعمالهم (Myers, 2003, p13) [42].

وبذلك يرى الباحث أن التأهيل الأخلاقي للمحاسب هو من أهم العوامل التي تضمن تحقيق القيم الأخلاقية في المعلومات المحاسبية، وبالتالي إذا ما تحققت القيم الأخلاقية في المعلومات المحاسبية فإنها ستؤدي إلى خروج القوائم المالية بالجودة التي ترضي مستخدمي هذه القوائم المالي وتحسين المحتوى الاخباري لها، بالرغم من صعوبة ذلك لعدم استقلالية المحاسب في الوقت الحالي حيث يعمل تحت اشراف أصحاب المنشأة.

ب-دور المدخل الأخلاقي للمحاسبة في الحد من ممارسات المحاسبة الاحتيالية:

وتعرف الممارسات الاحتيالية في المحاسبة بأنها الأساليب التي تستخدمها الإدارة لإظهار نتائج نشاط الوحدة ومركزها المالي بصورة مخالفة للواقع الاقتصادي، وذلك من خلال استغلال ما قد يوجد من القيم المحاسبية الواردة بالقوائم المالية من ثغرات في بعض القواعد المحاسبية، واختيار أسس القياس ووسائل الإفصاح بالصورة التي توافق رغبة معدي هذه القوائم (الدوسري، 2008، ص: 22) [43].

وبذلك فإن ممارسات المحاسبة الاحتيالية تعتبر مكروهة أخلاقياً وذلك لما لها من مخالفات أخلاقية ينتهجها المحاسبين في مهنتهم والتي لابد من التصدي لهذه السلوكيات حتى يمكن الحصول على الشفافية والمصداقية الكافية في المعلومات المحاسبية، وبالتالي إنتاج قوائم مالية عادلة خالية من التحيز لأكبر درجة ممكنة.

ويرى الباحث أن المدخل الأخلاقي للمحاسبة بالغ الأثر في الحد من هذه الممارسات الاحتيالية للمحاسبة، لما له من تأثير على سلوك الأفراد المعدين للقوائم المالية سواء كانوا محاسبين أو الإدارة ذاتها، فهناك عاملين أساسيين يؤثران في السلوك الأخلاقي للفرد وهما (دهش، 2005، ص:25) [44].

1-عامل ينبع من التكوين الأخلاقي الذاتي للفرد.

2-عامل ينبع من الرقابة على تصرفات الفرد الأخلاقية.

ويعتبر هذين العاملين هما جوهر المدخل الأخلاقي للمحاسبة حيث أن السلوك الأخلاقي يحكمه دافعان هما دافع ذاتي من القيم الأخلاقية الموروثة داخل الفرد، ودافع خارجي عن طريق القوانين والأعراف السائدة.

ومما سبق يتضح أن جودة المحتوى الاخباري للقوائم المالية للمنشآت الكبيرة بصفة عامة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بصفة خاصة تتأثر بمدى تمسك معدي هذه القوائم بالقيم الأخلاقية، وأن ابتعادهم كل البعد عن التحليلات اللاأخلاقية في إعدادها يصل بنا إلى قوائم مالية عادلة خالية من التحيز تخدم جميع المستخدمين دون تفضيل طائفة على أخرى منهم.

ويعرض الشكل التالي رقم (1) عناصر المدخل المقترح لتحسين جودة المحتوى الإخباري للقوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم

شكل رقم (1)

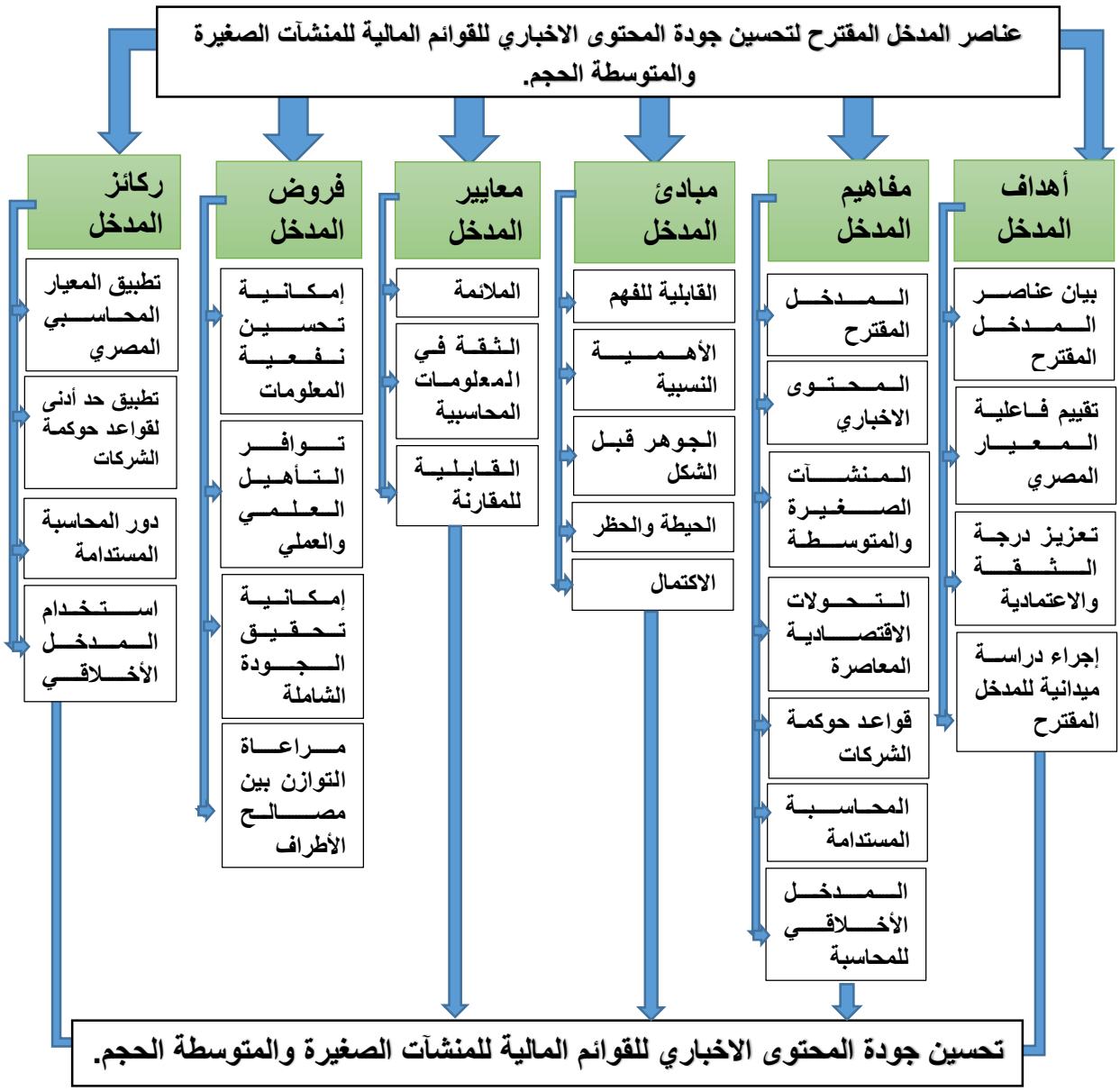

المصدر: من إعداد الباحث

خامساً: اختبار فروض البحث (الدراسة الميدانية):

وبعد أن تناول الباحث الدراسة النظرية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وعرض عناصر المدخل المقترح لتحسين جودة المحتوى الإخباري للقوائم المالية بها، فقد رأى الباحث أهمية طرح هذا المدخل للاستقصاء من خلال إجراء دراسة ميدانية لاختيار مدى قبول هذا المدخل المقترح وإيجابية في الواقع العملي، من خلال العناصر الآتية:

1- هدف الدراسة الميدانية:

تهدف الدراسة الميدانية إلى اختبار مدى قبول المدخل المقترح لتحسين جودة المحتوى الاخباري للقوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الواقع العملي، وتحديد مدى إمكانية تطبيقه في بيئة الأعمال المصرية وبالتالي الحد من المشكلات المحاسبية للقوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وتحسين جودة المحتوى الاخباري لها، ولتحقيق ذلك يتم استخدام التحليل الاحصائي لاختبار فروض الدراسة واثبات مدى صحتها.

2- فروض الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهميتها، وأهدافها يمكن صياغة فروض الدراسة العدمية على النحو التالي:

الفرض الأول: فرض العدم Ho:

لا يوجد نقص فيما تحتويه القوائم والتقارير المالية الحالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للوفاء باحتياجات المستخدمين الداخليين والخارجيين في ظل التطورات الاقتصادية المعاصرة.

الفرض الثاني: فرض العدم Ho:

لا توجد مشكلات محاسبية متعلقة بالقوائم والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تؤثر على مدى استفادة أصحاب المصالح بتلك المنشآت.

الفرض الثالث: فرض العدم Ho:

لا يؤدي المدخل المقترح إلى تحسين جودة المحتوى الإخباري للقوائم المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

3- مجتمع وعينة الدراسة

في ضوء حدود البحث التي تقتصر على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المدرجة والمقيدة في بورصة الأوراق المالية (بورصة النيل) ، يتمثل مجتمع الدراسة في معدي ومستخدمي التقارير والقوائم المالية بهذه المنشآت، حيث يتم تقسيم مجتمع الدراسة الميدانية إلى أربع مجموعات كما يلي:

المجموعة الأولى (المحاســـبين أو معدو القوائم المالية)، باعتبارها تمثل الطائفة الممارســـة لمهنة المحاسبة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

المجموعة الثانية (المحللين الماليين)، باعتبارها تمثل الطائفة العاملة في شركات الوساطة المالية.

المجموعة الثالثة (مكاتب المحاســـبة والمراجعة)، باعتبارها تمثل الطائفة التي تقوم بإعداد ومراجعة الحسابات والقوائم المالية لبعض المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

المجموعة الرابعة (مقرضـــوا ومســـئولوا الائتمان)، باعتبارهم الطائفة التي تعتمد على جودة المحتوى الإخباري للقوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لمنح القروض لهم.

ويتم اختيار هذه الطوائف لتوافر الخبرة العملية فيها لإعداد القوائم المالية واهتمامها بموضـــوع البحث من وجهة نظر الباحث، وتم تحديد مجتمع الدراسـة بـــــ 250 مفردة لطوائف الدراسـة (80 للمحاسـبين، 60 للمحللين الماليين، 60 لمكاتب المحاسبة والمراجعة، 50 مقرضين ومسئولي الائتمان).

وقد قام الباحث بتطبيق معادلة جمع العينة لتحديد حجم العينة المناسـب لموضـوع البحث، باسـتخدام العينة الطبقية المتناسـبة، وبافتراض توفر الظاهرة محل الدراسـة بنسـبة (50%) أي أن (L= 0.50) كما يلي: (العباس، 1999) [45].

$$\mathbf{n = \frac{L\,(1-L)}{\frac{L\,(1-L)}{N} + \frac{d^2}{z^2}}}$$

حيث أن:

N: حجم المجتمع.

Z: القيمة الجدولية عند معامل ثقة 96 % وتساوي 1.96.

L: نسبة العينة من حجم المجتمع.

d: الخطأ المسـموح به ويسـاوي 0.05 عند معامل ثقة 95 % يعني أن الخطأ المسـموح به (0.05)، وبذلك يكون حجم العينة كما يلي:

$$\boldsymbol{n = \frac{0.5\,(1-0.5)}{\frac{.5\,(1-.5)}{250} + \frac{(0.05)^2}{(1.96)^2}}}$$

n= 151

وبتوزيع حجم العينة (151) على طوائف الدراسـة بنسـبة حجم مجتمع الدراسـة لكل طائفة دون وجود معرفة محددة مسـبقة بأحدهم، ووزعت اسـتثمارات الاسـتقصـاء عليهم إما بالاتصـال الشـخصـي المباشـر أو عن طريق البريد وأعطيت لهم مهلة قدرها أسـبوع للرد والاسـتفسـار عن أي بيان بالاسـتمارة

وقد بلغت الردود الصحيحة 135 أي بسبة بلغت 90% من حجم العينة الكلية للدراسة، ويمثل الجدول التالي (جدول رقم (1)) توزيع مجتمع عينة البحث.

جدول رقم (1)

توزيع العينة على طوائف الدراسة

طوائف الدراسة	القوائم المرسلة أو المسلمة	القوائم المجاب عنها	نسبة الردود
1- المحاسبين أو معدي القوائم المالية	49	44	%89.8
2-المحللين الماليين	36	32	%88.9
3-مكاتب المحاسبة والمراجعة	36	33	%91.7
4-المقرضين ومسئولين الائتمان	30	26	%86.7
الإجمالي	**151**	**135**	**%89**

4- تصميم قائمة الاستقصاء:

تم تصميم أسئلة قائمة الاستقصاء بحيث تشمل على ما يلي:

1- بيانات شخصية عن المستقصي منهم (الصفات الديموغرافية) لاستخدامها في تحليل العلاقة بين إجابات المستقصي منهم وخبرتهم العملية والعلمية.

2- الأسئلة تم صياغتها حسب مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) ، وقد اعتمد عليها الباحث بدلاً من المقياس الثنائي الذي يتضمن خيارين وذلك لتوسيع الإجابة حول قوة الموافقة وتحقيق المرونة في تقييم الوزن النسبي لكل متغير، حيث يتكون من خمس حالات تتدرج تنازلياً من (5) إلى (1) وذلك على النحو التالي:

الإجابة الوصفية	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
الترجيح الرقمي	5	4	3	2	1

5- أساليب التحليل الإحصائي للبيانات:

بعد تفريغ وترميز البيانات وادخالها للحاسب الآلي باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية والمعروفة اختصاراً بـ (SPSS.V.20) في إجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية، وتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية لإثبات صحة فروض الدراسة:

أ- **معامل الفا كرو نباخ (Alpha Corm Bach)** لقياس الاتساق الداخلي للمستقصى منهم حول متغيرات الدراسة، لمعرفة مدى إمكانية الاعتماد على نتائج تحليل بيانات قائمة

الاستقصاء لقياس مدى تجانس الإجابات بين المستقصي منهم ومدى إمكانية تعميم نتائجها على المجتمع وذلك من خلال اختبارات معامل الثبات ومعامل الصدف.

ب-**الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics)** ويشمل الوسط الحسابي كمؤشر لقياس الأهمية النسبية لكل متغير من المتغيرات التي تضمنتها قائمة الاستقصاء، والانحراف في إجابات المستقصي منهم (مفردات العينة) تجاه الأهمية النسبية لكل متغير من المتغيرات التي تضمنتها قائمة الاستقصاء.

ج-الإحصاء الاستدلالي:

ويتم من خلال تحليل وتفسير واستخلاص الاستنتاجات، وثبات صحة الفروض الثلاثة للدراسة من خلال الأساليب التالية:

1- **اختبار (ت) لعينة واحدة (T. Test) من خلال:** تحديد القيمة الاختبارية والتي تمثلت في متوسط القيم وهي (3)، ويتم صياغة فرض العدم وفرض البديل كما يلي:

فرض العدم: Ho: $\mu \leq 3$

فرض البديل: H1: $\mu \leq 3$

وتكون قاعدة الحكم على صحة الفرض بناء على مستوي المعنوية المحسوب، فإذا كانت أقل أو يساوي 0.05، وكانت قيمة T موجبة فيتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والعكس.

2- **معامل الارتباط الخطي لبيرسون (Person Correlation Coefficient):** حيث يتم من خلاله تحديد درجة واتجاه ودلالة علاقات الارتباط البسيط بين متغيرات الدراسة.

3- **تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression):** لاختبار فروض الدراسة من خلال اختبار معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابع واستخدام اختبار (F) لتحديد معنوية النموذج واختبار (T)، ومعامل التحديد (R2) لتحديد القدرة التفسيرية للنموذج.

أ. **معامل ألفا كرو نباخ (Alpha Corn Bach).**

تم حساب معامل الثبات لفروض الاستقصاء من خلال استخدام معامل ألفا كرو نباخ، وذلك لبحث مدى الاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية في تعميم النتائج.

وباستعراض بيانات الجدول رقم (2) لقيم معامل الثبات والصدق يتضح أنها مقبولة لجميع العبارات ، حيث تضمنت قائمة الاستقصاء على ثلاث فروض تأخذ شكل ليكرت الخماسي وكل سؤال فرض مجموعة من العبارات ، وتراوحت قيمة معامل الثبات بين (0.7610) للفرض الثاني "لا تؤثر المشكلات المحاسبية المتعلقة بالقوائم والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم على مدي

استفادة أصحاب المصالح بتلك المنشآت"، و (0.8621) للفرض الثالث "لا يؤدي المدخل المقترح إلى تحسين جودة المحتوى الاخباري للقوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم" بينما تتراوح قيمة معامل الصدق بين (0.8724) أيضاً للفرض الثاني، و (0.9284) للفرض الثالث أيضاً.

وبالتالي تكون معاملات الثبات والصدق لعبارات قائمة الاستقصاء ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج على مجتمع الدراسة.

جدول رقم (2)

معاملي الثبات والصدق لأسئلة قائمة الاستقصاء

رقم السؤال	اسم الفرض	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
1	لا يوجد نقص فيما تحتويه القوائم والتقارير المالية الحالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من معلومات للوفاء باحتياجات المستخدمين الداخليين والخارجيين في ظل التطورات الاقتصادية المعاصرة	7	81.17	89.65
2	لا توجد مشكلات محاسبية متعلقة بالقوائم والتقارير المالية للمنشآت المتوسطة وصغيرة الحجم تؤثر على مدى استفادة أصحاب المصالح بتلك المنشآت	5	76.10	87.24
3	لا يؤدي المدخل المقترح إلى تحسين جودة المحتوى الاخباري للقوائم المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم	6	86.21	92.84

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي.

ب. الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics).

حيث يتناول الباحث التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، وذلك بحساب المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري لردود العينة على العبارات المكونة لأسئلة الدراسة الثلاثة كما يلي:

1. حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لردود العينة على عبارات الفرض الأول:

ويعرض الجدول رقم (3) الإحصاء الوصفي لعبارات الفرض الأول بأنه "لا يوجد نقص فيما تحتويه القوائم والتقارير المالية الحالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من معلومات للوفاء باحتياجات المستخدمين الداخليين والخارجيين في ظل التطورات الاقتصادية المعاصرة"، كما يلي

جدول رقم (3)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات الفرض الأول

مسلسل	عبارات الفرض الأول	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب النسبي
1	لا تساعد القوائم والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المستثمرين في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة	4.28	0.924	5
2	لا تمد القوائم والتقارير المالية الحالية وكلات التصنيف الائتماني بالمعلومات المحاسبية لتصنيف المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ائتمانياً	4.36	0.893	4
3	لا تمد القوائم والتقارير المالية الحالية المحللين الماليين بالمعلومات المالية لإعداد تقاريرهم حول المعلومات المستقبلية بدقة للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم	4.25	0.938	7
4	لا تتوافق القوائم والتقارير المالية الحالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم مع التطور التكنولوجي والثقافي لهذه المنشآت والمستثمرين والعاملين بها	4.50	0.528	1
5	هناك عدم موضوعية للقياس المحاسبي للمعلومات الواردة بالقوائم والتقارير المالية لارتفاع درجة التحيز بقيام أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بإعداد العمليات الحسابية والمحاسبية دون الاعتماد على المحاسبين ومعدي هذه القوائم	4.37	0.876	3
6	يوجد عدم تماثل للمعلومات بالقوائم المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، مما لا يوفر إطاراً محاسبياً يتناسب مع احتياجات المستخدمين الخارجيين	4.27	0.927	6
7	لا تشمل القوائم والتقارير المالية الحالية أيسر وأعم بدائل المعالجة المحاسبية، وتجنب البدائل التي ستطلب معالجة طويلة أو معقدة.	4.38	0.793	2
	الإجمالي	**4.34**	**0.839**	-

المصدر: مخرجات التحليل الاحصائي.

ويتضح من الجدول رقم (3) والخاص بعبارات الفرض الأول ما يلي:

- احتلت العبارة رقم (4) (بأنه لا تتوافق القوائم المالية الحالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم مع التطور التكنولوجي والثقافي لهذه المنشآت والمستثمرين والعاملين بها) الترتيب النسبي الأول بمتوسط حسابي قدرة (4.50) وانحراف معياري قدرة (0.528) مما يؤكد أن

هناك نقص فيما تحتويه هذه القوائم للوفاء باحتياجات المســـتخدمين الداخليين والخارجيين في ظل التطورات الاقتصادية المعاصرة.

- بينما احتلت العبارة رقم (3) الترتيب النسـبي الأخير بمتوسـط حسـابي قدره (4.25)، وانحراف معياري بلغ (0.938) مما يدل على ضـعف الاعتماد على المعلومات المسـتقبلية التي تشـملها القوائم للمستخدمين الخارجيين لها.
- وأخيراً بلغ المتوســـط العام العبارات الفرض الأول (4.34)، بانحراف معياري عام (0.839) مما يدل على مستوى عام (مرتفع جداً) للفرض الأول من الدراسة.

2. حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لردود العينة على عبارات الفرض الثاني:

ويعرض الجدول رقم (4) الإحصـــاء الوصـــفي لعبارات الفرض الثاني بأنه "لا توجد مشـكلات محاسـبية متعلقة بالقوائم والتقارير المالية للمنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة الحجم تؤثر على مدى استفادة أصحاب المصالح بتلك المنشآت" كما يلي:

جدول رقم (4)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات الفرض الثاني

مسلسل	عبارات الفرض الأول	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب النسبي
1	هناك قصـور في تطبيق الإطار المفاهيم أو الفكر المحاسـبي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم	4.38	0.689	4
2	لا توجد ضوابط خاصة للإفصاح المحاسبي للقوائم المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم	4.50	0.591	3
3	هناك عدم تماثل للمعلومات المحاســـبية بالقوائم والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم	4.53	0.582	2
4	تواجه المنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة الحجم مشـكلة تطبيق المعايير المحاســـبية لإعداد قوائمها المالية حيث أنها تمثل عبء أو تكلفة على المنشأة	4.54	0.508	1
5	ما زالت مشـكلة التحاسـب الضـريبي للمنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة الحجم قائمة حتى بعد صـدور القرار الوزاري 25 لسنة 2012 والتعليمات التنفيذية (12) لسنة 2012 لمحاسبة هذه المنشآت.	4.27	0.727	5
	الإجمالي	**4.45**	**0.619**	-

ويتضح من الجدول رقم (4) والخاص بعبارات الفرض الثاني ما يلي:

- احتلت العبارة رقم (4) (تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم مشكلة تطبيق المعايير المحاسبية لإعداد قوائمها المالية حيث أنها تمثل عبء أو تكلفة على المنشأة) الترتيب النسبي الأول، بمتوسط حسابي قدره (4.54)، بانحراف معياري بلغ (0.508)، مما يؤكد أن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS For SMEs) سوف يؤدي على تحسين جودة المحتوى الاخباري للقوائم المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- بينما احتلت العبارة رقم (5) والخاصة بمشكلة التحاسب الضريبي لمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الترتيب النسبي الأخير، وبالتالي تؤثر هذه المشكلة على استفادة أصحاب المصالح بالقوائم المالية بهذه المنشآت تأثيراً بسيطاً.
- وأخيراً بلغ المتوسط العام لعبارات الفرض الثاني (4.45)، بانحراف معياري بلغ (0.728) مما يدل على مستوى عام (مرتفع جداً).

3. حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لردود العينة على عبارة الفرض الثالث:

ويظهر الجدول رقم (5) الإحصاء الوصفي لعبارات الفرض الثالث بأن "لا يؤدي المدخل المقترح إلى تحسين جودة المحتوى الاخباري للقوائم المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم" كما يلي:

جدول رقم (5)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات الفرض الثالث

مسلسل	عبارات الفرض الأول	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب النسبي
1	يعمل تطبيق المعيار المحاسبي المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في البيئة المصرية على اعتمادية وموثوقية القوائم المالية لها.	4.38	0.592	2
2	تطوير المعيار المحاسبي المصري في ظل التطورات الاقتصادية المعاصرة يعمل على تحسين جودة المحتوي الإخباري للقوائم المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم	4.46	0.559	6
3	يساهم تطبيق الحد الأدنى لقواعد حوكمة الشركات في تحسين المحتوى الاخباري للقوائم المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم	4.23	0.792	6
4	يؤدي تطبيق المحاسبة المستدامة إلى تحسين المحتوى الاخباري للقوائم المالية، ومن ثم تحسين عملية اتخاذ القرارات بأنواعها.	4.27	0.727	4

5	يساعد المدخل الأخلاقي للمحاسبة في تحسين المحتوى الاخباري للقوائم المالية من خلال تحسين جودة قرارات المحاسب	4.37	0.609	3
6	يساعد المدخل الأخلاقي للمحاسبة في تحسين المحتوى الاخباري للقوائم المالية من خلال الحد من ممارسات المحاسبة الاحتيالية.	4.25	0.738	5
	الإجمالي	**4.33**	**0.669**	-

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي.

ويتضح من الجدول رقم (5) والخاص بعبارات الفرض الثالث ما يلي:

- احتلت العبارة رقم (2) (إن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية بما يناسب البيئة المصرية يعمل على تحسين جودة المحتوى الاخباري للقوائم المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم) الترتيب النسبي الأول بمتوسط عام قدرة (4.46)، وانحراف معياري بلغ (0.559) مما يؤكد أن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم سوف يساهم في تحسين جودة المحتوى الاخباري للقوائم المالية لهذه المنشآت مما يعود بالنفع على مستخدمي هذه القوائم.
- بينما احتلت العبارة رقم (3) الترتيب النسبي الأخير، بأقل متوسط حسابي بلغ (4.23)، بانحراف معياري قدره (0.792)، مما يدل على أن تطبيق الحد الأدنى لقواعد حوكمة الشركات تفيد في تسحين المحتوى الاخباري للقوائم المالية ولكن بشكل أكبر في المنشآت الكبيرة.
- وأخيراً بلغ المتوسط العام لعبارات الفرض الثالث (4.33)، بانحراف معياري قدره (0.669)، مما يدل على مستوى عام (مرتفع جداً).

ج. الإحصاء الاستدلالي:

وذلك من خلال تحليل الارتباط والانحدار الخطي البسيط وحساب قيم (F) ، (T) المحسوبة لكل فرض من فروض الدراسة الثلاثة كما يلي:

1- اختبار الفرض الأول:

من خلال إجراء تحليل الارتباط والانحدار الخطي البسيط بين ما تحتويه القوائم والتقارير المالية الحالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من معلومات كمتغير مستقل X1 والوفاء باحتياجات المستخدمين الداخليين والخارجيين كمتغير تابع Y، وجاءت النتائج في الجدول رقم (6) كما يلي:

جدول رقم (6)

علاقة الارتباط والانحدار بين ما تحتويه القوائم والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وسد احتياجات المستخدمين لهذه القوائم

معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	F المحسوبة	مستوى المعنوية	المعاملات	قيمة المعامل	قيمة T المحسوبة	مستوى المعنوي
0.733	0.638	262.1	0.000	ثبات الانحدار α	1.321	4.338	0.000
				معامل الانحدار β	1.172	16.2	0.000

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول السابق رقم (6) ما يلي:

أظهرت نتائج التحليل الإحصـــائي وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين ما تحتويه القوائم والتقارير المالية الحالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من معلومات واحتياجات مستخدمي هذه القوائم، حيث بلغ معامل الارتباط (0.733) بمستوى معنوية (0.000)

- يعد تقدير معالم نموذج الانحدار يمكن صياغة معادلة لانحدار بالشكل التالي:

$$Y= 1.321 + 1.172 * x1 + \Sigma \longrightarrow (1)$$

حيث أن:

Y: احتياجات مستخدمي القوائم المالية.

X1: ما تحتوي القوائم والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

Σ: الخطأ العشوائي.

من النموذج بلغت قيمة F (262.1) بمســتوى معنوي (0.000) مما يعني معنويتها عند مســتوى معنوية (0.01)، أي وجود تأثير ذات دلالة معنوية لما تحتويه القوائم والتقارير المالية للمنشـــآت الصــغيرة والمتوســطة الحجم على ســد احتياجات مســتخدمي هذه القوائم، كما بلغ معامل التحديد R2 (63.8%) أي أن نســبة (63.8%) من الوفاء باحتياجات مســتخدمي القوائم والتقارير المالية تتم من خلال ما تحتويه القوائم والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من المعلومات، كما بلغت قيمة T المحسوبة (4.338) وهي أكبر من قيمة T الجدولية (1.96)، كما يتضح أن قيمةβ)1.172) والتي تشــير إلى قوة أو درجة التأثير، أي أن ما تحتويه القوائم والتقارير المالية لهذه المنشـــآت بنســبة (1%) يتبعه سد احتياجات مستخدمي هذه القوائم بنسبة (1.172%).

وبذلك يرفض الفرض العدم ويقبل الفرض البديل بأنه "يوجد نقص فيما تحتويه القوائم والتقارير المالية الحالية للمنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة الحجم من معلومات للوفاء باحتياجات المسـتخدمين الداخليين والخارجيين في ظل التطورات الاقتصادية المعاصرة".

2- اختبار الفرض الثاني:

من خلال إجراء تحليل الارتباط والانحدار الخطي البسيط بين المشـكلات المحاسـبية المتعلقة بالقوائم والتقارير المالية للمنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة الحجم كمتغير مسـتقلX2 ومدى اسـتفادة أصـحاب المصـالح بتلك المنشـآت كمتغير تابعY، وجاءت نتائج التحليل كما في الجدول رقم (7) التالي:

جدول رقم (7)

علاقة الارتباط والانحدار بين المشكلات المحاسبية للقوائم والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم واستفادة أصحاب المصالح بها

معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	F المحسوبة	مستوى المعنوية	المعاملات	قيمة المعامل	قيمة T المحسوبة	مستوى المعنوي
0.804	0.652	422.3	0.000	ثبات الانحدار α	1.084	6.414	0.489
				معامل الانحدارβ	1.804	11.03	0.000

المصدر: مخرجات التحليل الاحصائي.

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- أظهرت نتائج التحليل الاحصـائي وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين المشـكلات المحاسـبية المتعلقة بالقوائم والتقارير المالية للمنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة الحجم وتأثيرها على مدى اسـتفادة أصـحاب المصـالح بهذه المنشـآت، حيث بلغ معامل الارتباط (0.804) عند مستوى معنوية (0.000).
- بعد تقدير عالم نموذج الانحدار يمكن صياغة معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$Y= 0.084 + 0.0804 * X2 + 4 \longrightarrow (2)$$

حيث أن:

Y: مدى استفادة أصحاب المصالح.

X2: المشكلات المحاسبية المتعلقة بالقوائم والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

Σ: الخطأ العشوائي.

- من النموذج بلغت قيمة F (422.3) بمستوى معنوية (0.000) مما يعني معنويتها عند مستوى معنوية (0.001)، أي وجود تأثير ذات دلالة معنوية بين المشكلات المحاسبية للقوائم والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ومدى استفادة أصحاب المصالح بها، كما بلغ معامل التحديد (R2) (65.2%)، أي أن نسبة (65.2%) من مدى استفادة أصحاب المصالح بهذه المنشآت تتأثر بالمشكلات المحاسبية بالقوائم والتقارير المالية لهذه المنشآت.
- كما بلغت قيمة T المحسوبة (6.414) وهي أكبر من T الجدولية (1.96)، كما توضح أن قيمة β)1.80) والتي تشير إلى قوة أو درجة التأثير، أي أنه توجد مشكلات محاسبية بالقوائم والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بنسبة (1%) تؤثر على مدى استفادة أصحاب المصالح بهذه المنشآت (1.804%).
- وبذلك يرفض الفرض العدم ويقبل الفرض البديل بأنه "توجد مشكلات محاسبية متعلقة بالقوائم والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تؤثر على مدى استفادة أصحاب المصالح بتلك المنشآت".

3- اختبار الفرض الثالث:

بإجراء تحليل الارتباط والانحدار الخطي البسيط بين عناصر المدخل المقترح لمتغير مستقل X3، وتحسين المحتوى الاخباري للقوائم المالية بالمنشآت الصغيرة ومتوسط الحجم كمتغير تابع Y، وكانت نتائج التحليل كما في الجدول التالي:

جدول رقم (8)

علاقة الارتباط والانحدار بين المدخل المقترح وتحسين المحتوى الاخباري للقوائم المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم

معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	F المحسوبة	مستوى المعنوية	المعاملات	قيمة المعامل	قيمة T المحسوبة	مستوى المعنوي
0.687	0.694	372.7	0.000	ثبات الانحدار α	1.351	3.733	0.093
				معامل الانحدار β	1.964	18.7	0.000

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي.

- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين عناصر المدخل المقترح وتحسين المحتوى الإعلامي للقوائم المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، حيث بلغ معامل الارتباط (0.687) عند مستوى معنوية (0.000).

- بعد تقدير معالم نموذج الانحدار يمكن صياغة معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$Y = 1.351 + 0.964 * X3 + \Sigma \longrightarrow (3)$$

حيث أن:

Y: تحسين المحتوى الإعلامي للقوائم والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

X3: عناصر المدخل المقترح.

Σ: الخطأ العشوائي.

- من النموذج بلغت قيمة F (372.8) بمستوى معنوية (0.000) مما يعني معنويتها عند مستوى معنوية (0.01)، أي وجود تأثير ذات دلالة معنوية بين عناصر المدخل المقترح. لتحسين المستوى الإعلامي للقوائم والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، كما بلغ معامل التحديد (R2) (69.4%) أي أن نسبة (69.4%) تحسين المحتوى الإخباري بالقوائم والتقارير المالية لهذه المنشآت تحدث نتيجة تطبيق المدخل المقترح.
- كما بلغت قيمة T المحسوبة 3.733 أكبر من قيمة T الجدولية 1.96، كما يتضح أن قيمة β)1.964) والتي تشير إلى قوة أو درجة التأثير، أي أن تطبيق عناصر المدخل المقترح بنسبة (1%) يتبعها تحسين جودة المحتوى الاخباري للقوائم والتقارير الملية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بنسبة (1.964%).
- وبذلك يرفض الفرض العدم ويقبل الفرض البديل "يؤدي المدخل المقترح إلى تحسين جودة المحتوى الإخباري للقوائم المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم".

سابعاً: النتائج والتوصيات المقترحة.

1- النتائج:

من الدراسة النظرية والميدانية للبحث توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها على النحو التالي:

أ. **نتائج الدراسة النظرية:** وتتمثل في النتائج الآتية.

1. المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لها دور كبير في تنمية الاقتصاد المصري حيث أنها تمثل نسبة كبيرة من حجم الأعمال للمنشآت في العالم، وهناك معوقات تحول دون تطور هذه المنشآت يجب العمل على حلها.

2. لا يوجد تعريف محدد للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، فهناك اختلافات في التشريعات المتعلقة بهذه المنشآت في البيئة المصرية.
3. هناك العديد من المشكلات المتعلقة بالقوائم والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم يجب علاجها من قبل الجهات المهنية الرسمية.
4. يجب على معدي القوائم والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الإلمام بالمعايير الدولية للتقرير المالي لهذه المنشآت، والتزام مكاتب المحاسبة والمراجعة بمراجعة مدى تطبيق هذه المنشآت للمعايير الدولية للتقرير المالي أو المعيار المحاسبي المصري الخاص بها لسنة 2015، والإلمام بكل جديد في مجال اعداد التقارير والقوائم المالية لهذه المنشآت.
5. يؤدي تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحسين جودة المحتوى الاخباري للقوائم والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.
6. كما يؤدي تطبيق المحاسبة المستدامة والمدخل الأخلاقي للمحاسبة في تحسين المحتوى الاخباري للقوائم المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
7. لابد من مراعاة عدة عوامل عند تحديد المتطلبات الخاصة بالإفصاح المحاسبي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، تتمثل في: حجم المنشأة وتكلفة التطبيق، وربحية المنشأة، واستيعاب المستخدمين لها

ب. نتائج الدراسة الميدانية: وتتمثل في النتائج الآتية.

1. توجد علاقة ارتباط بين ما تحتوي القوائم والتقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من معلومات، والوفاء باحتياجات مستخدميها، حيث بلغ معامل الارتباط بينهم (73.3%) بمستوى معنويه (0.000) وبلغت قيمة F (262.1) وبلغ معامل التحديد (R2) (63.8%) أي أن (63.8%) من الوفاء باحتياجات مستخدمي القوائم المالية بهذه المنشآت تتم من خلال ما تحتويه القوائم المالية من معلومات. وقبول الفرض البديل.
2. أظهرت نتائج الارتباط الخطي وجود علاقة موجبة ذات دلالة معنوية بين المشكلات المحاسبية المتعلقة بالقوائم والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ومدي استفادة أصحاب المصالح من القوائم في هذه المنشآت، حيث بلغ معامل الارتباط (0.804) عند مستوى معنوية (0.000)، كما بلغ اختبار F (422.3)، وبلغ معامل التحديد (R2) (65.2%) أي أن استفادة أصحاب المصالح تتأثر بالمشكلات المحاسبية المتعلقة بالقوائم والتقارير المالية

للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بين (65.2%)، وتم قبول الفرض البديل للفرض الثاني للدراسة.

3. أظهرت نتائج الارتباط الخطي وجود علاقة موجبة ذات دلالة معنوية بين عناصر المدخل المقترح وتحسين جودة المحتوى الاخباري للقوائم المالية بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث بلغ معامل الارتباط (0.687) عند مستوى معنوية (0.000) وبلغت قيمة F (372.7) ومعامل التحديد (R2) (69.4%) أي أن تحسين المحتوى الاخباري للقوائم المالية لهذه المنشآت يساهم فيها المدخل المقترح بنسبة 69.4%، وبالتالي يقبل الفرض البديل لفرض الدراسة الثالث.
4. وأخيراً: استنتج الباحث أن عينة الدراسة المختلفة قد تفاوتت إجاباتهم على بعض الأسئلة، ويرجع هذا التفاوت إلى اختلاف طبيعة وحجم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

2-التوصيات:

على ضوء ما انتهى إليه الباحث من نتائج يمكن طرح التوصيات التالية:

1. لابد من محاولة إيجاد مفهوم واحد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تتفق عليه جميع الجهات الرسمية والمهنية في مصر، مع وضع معايير تحدد المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم.
2. ضرورة الاهتمام بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وإزالة المعوقات وحل مشاكلها حيث أنها تمثل نسبة كبيرة من حجم الاقتصاد المصري.
3. ضرورة تطبيق المعيار المحاسبي المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وتطويره بما يناسب التطورات الاقتصادية المعاصرة، مع عقد دورات تدريبية ومؤتمرات علمية من قبل الجهات العلمية والمنظمات المهنية لإلقاء الضوء على معايير التقرير المالي الدولية بصفة عامة ومتطلبات تطبيق المعيار المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وتطويره.
4. تقديم حوافز ضريبية من قبل الجهات الرسمية للمنشآت التي تطبق معيار المحاسبي المصري للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
5. ضرورة الالتزام بتطبيق الحد الأدنى لقواعد الحوكمة، ومفاهيم المحاسبة المستدامة من خلال عقد الدورات التدريبية المتخصصة لمعدي القوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

البحوث المستقبلية:

1. يوصي الباحث بإجراء مزيد من البحوث والدراسات الخاصة بأثر تطبيق المعيار المحاسبي المصري الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لسنة 2015 على تحديد وعاء الضريبة لهذه المنشآت في ضوء قانون ضريبة الدخل رقم 91 لسنة 2005 وتعديلاته، وقانون الاستثمار رقم (72) لسنة 2017.
2. ويوصي الباحث: بإجراء المزيد من البحوث والدراسات لأثر تطبيق مبادئ الحوكمة على تحسين المحتوى الإعلامي للقوائم المالية للمنشآت بصفة عامة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بصفة خاصة.
3. ويوصي الباحث أيضاً بإجراء من البحوث والدراسات للقياس والافصاح المحاسبي عن الموارد البشرية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بهدف تعظيم جودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية لها.
4. كما يوصي الباحث أيضاً: بإجراء مزيد من البحوث والدراسات في معوقات وصعوبات المحاسبة الضريبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الناتجة عن تطبيق القرار الوزاري رقم (54) لسنة 2012 والتعليمات التنفيذية رقم (12) لسنة 2012، وقانون الاستثمار رقم (72) لسنة 2017.
5. وأخيراً يوصي الباحث بإجراء مزيد من البحوث والدراسات الخاصة بأثر تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم على الحد من ممارسات المحاسبة الاحتيالية والتلاعب والغش بإدارة الربحية.

ثامناً: مراجع وهوامش البحث:

1- وزارة الاستثمار، "**إلغاء التدخل الإداري في تحديد الحد الأدنى في رأس المال بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم**" موقع الوزارة الإلكتروني، المركز الإعلامي، البيانات الصحيحة، 2009.

2- Al-Mammai, Ebtesam S. ; Nitham M. Hindi, Adoption of IFRS by listed Companies in Qatar: Challenge and solutions, **Journal: InT. J. of Accounting and Finance**, Vol 5 No 1, 2015.

3- سالم، السيد محمود، "نموذج محاسبي مقترح لمعالجة مشكلات التحاسب الضريبي للمشروعات الصغيرة"، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة بورسعيد-العدد الثاني، الجزء الأول 2015.

4- السويداوي، محمد شرف، الحاكمية المؤسسية وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية على الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان)، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، العدد 25، 2015.

5- Li, Xi and Holly I. qamg, Mandatory Financial Reporting and Voluntary Disclosure: The Effect of Mandatory IFRS Adoption on Management Forecasts, **The Accounting Review**, Vol, 91, No3, 2016.

6- عبد الرحمن موسى على، "تصميم نظام معلومات محاسبي لتخطيط موارد المنشأة التجارية الصغيرة والمتوسطة في إطار بطاقة الأداء المتوازن" **مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا**، الولايات المتحدة الأمريكية. المجلد السابع، العدد 21، 2016.

7- Hana, B., S. Patrik, "Possible Amendment to IFRS for SMEs Due to new Approach to operating Lease reporting in full IFRS". **Review of Integrative Business and Economics Research**, Vol .5, No1,2016.

8- الوشاح، محمد عبد الفتاح، "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية (دراسة ميدانية)، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة – جامعة الزقازيق، العدد الثاني، الجزء الأول 2017.

9- عبد الفتاح، هيثم محمد، "تحسين جودة المحتوى الاخباري للقوائم المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ضوء المعيار الدولي للتقارير المالية (دراسة ميدانية)"، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، العدد الأول الجزء الأول، 2017.

10- محمد، مجدي شكري، "دور المحاسبة المستدامة في تحسين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية" **مجلة الفكر المحاسبي**، مجلد21، العدد الثاني، 2017.

11- عطية، محمد راضي، "معيار التقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (IFRS For SMEs) وزيادة جودة الإفصاح المحاسبي بالتطبيق على البيئة المصرية (دراسة اختبارية)"، كلية التجارة – جامعة الزقازيق. **مجلة البحوث التجارية**، المجلد 39، العدد الثالث، 2017.

12- Jouchim Gassemy, "The effect of IFRS For SMEs On The Financial Reporting Environmental Private Firms: An Explanatory Interview Study", **Accounting and Business Research**. 2017.

13- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، **قانون تنمية المشروعات الصغيرة رقم (141) لسنة 2004**، قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1241، القاهرة، الباب الأول، مادة رقم (1) لسنة 2004.

14- بورصة النيل، قرارات مجلس إدارة الهيئة العامة رقم (81) بتاريخ 2011/10/17، بشأن **قواعد قيد الأوراق المالية المصدرة من الشركات الصغيرة والمتوسطة، 2011.**

15- IASB, "IFRS For SMEs Fact Sheet" IFRS For SMEs, **International Accounting Standards Board**, 9 July 2009..

16- Aggagari Meghanu, "Small and Medium Entries Across the Global: a New Database", **World Bank Policy Research**, working paper 3127, August, 2003..

17- European Commission, "**user guide to the SME definition**", 2016, p:3.
موقع المفوضية الأوروبية، مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم
http://ec.europa,eu/indexen.htm متاح على الانترنت:

18- البسيوني، هيثم محمد، "تحسين جودة المحتوى الاخباري للقوائم المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ضوء المعيار الدولي للتقارير المالية"، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة – جامعة بورسعيد 2017.

19- عطية، محمد راضي، "معيار التقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (IFRS For SMEs) وزيادة جودة الإفصاح المحاسبي بالتطبيق على البيئة المصرية"، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد 39، أكتوبر 2017.

20- صـقر، محمد فتحي، "واقع المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة وأهميتها الاقتصـادية"، **المجلة الاقتصادية للبنك المركزي المصري**، العدد الرابع، المجلد 56، 2015.

21- البسيوني، هيثم محمد، مرجع سبق ذكره، 2017.

22- القش، ظاهر العبادي طاهر، "أثر غياب الاسـتراتيجية المحاسـبية في المؤسـسـات الصـغيرة والمتوسـطة الحجم على كفاءة الأداء" **مجلة الدراسـات المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الثاني.

23- Kieso, D., E. Weygand T and T. Warfield "**Intermediate Accounting**", 12th Edition, John Wiley & sons Inc., New York, 2010.

24- زهيري، علاء فتحي، "**إطار مقترح للمحاسـبة في المنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة الحجم بمصـر (دراسة مقارنة)**"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان 2013.

25- Beurme, M., and G, Roberto, "Divergences between the BR GAAP and US GAAP", Full lengths Research paper, **Journal of Accounting and Taxation**, Vol2, Aug,2010.

26- Anderson, t., "Tailor-made or One size Fits All", **CA Magazine**, Vol.132, issue No.3, 2012.

27- Begums, J., and P. Schorm, "IFRS – Adoption and Relationship Lending ZFB", **Journal of Business Economics**, 2008.

28- سالم، السيد محمود، مرجع سبق ذكره 2015.

29- حماد، طارق عبد العال، موسوعة معايير المحاسبة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2008.

30- وزارة الاسـتثمار، "معيار المحاسـبة المصـري للمنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة" **جريدة الوقائع المصرية**، العدد 158، في يوليو سنة 2015.

31- وزارة الاستثمار، مرجع سبق ذكره، 2015.

32- لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى موقع حوكمة الشركات

www. Hawkama. Net/ about.

33- الجوهي، كريم على كاظم، "العلاقة بين الخصـائص النوعية للمعلومات المحاسـبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة (دراسـة تحليلية لوجهات نظر المحاسـبين والمدققين)"، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، السنة34، العدد 90، 2011.

34- أبو حمام، ماجد إسـماعيل، "**أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصـاح المحاسـبي وجودة القوائم المالية" دراسة ميدانية**، مكتبة الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

35- يعقوب، فيحاء عبدالله، الغانمي، فرق فيصـــل جدعان، "أثر تطبيق قواعد حوكمة الشـــركات في مصداقية التقارير المالية وفي تحديد وعاء ضريبة الدخل"، **مجلة دراسات محاسبية ومالية**، المجلد 5، العدد10، 2010.

36- الفاتح، صـــالح، "تحديات وأخلاقيات حوكمة الشـــركات في تحقيق الإصـــلاح الاداري"، **جريدة الرياض اليومية**، العدد 13995، 2006.

37- محمد، مجدي شكري، مرجع سبق ذكره، 2017.

38- النابلســـي، دعاء، "**أثر الإفصـــاح عن التكاليف البيئية في القوائم المالية على وجود المعلومات المحاسـبية في الشـركات الصـناعية في مدينة العقبة**"، جامعة البلغاء الميدانية ، كلية العقبة-بدون ناشر، 2011.

39- مطر، محمد مطر، "محاسبة المسئولية الاجتماعية" **مجلة المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين**، العدد 114عمان، الأردن 2008.

40- Wild, John; subramanium, K. R; Halsey, Robert, "**Financial statement analysis**", New York: Mc Craw, 2004.

41- Adel-Khalik A, "Empirical Research in Accounting a Methodological view point", **American Accounting Association**. Vol,4, 2000.

42- Randy, Myers, "Ensuring ethical Effectiveness", **Journal of Accounting**. Feb, 2003.

43- الدوســري، محســن، "**المحاســبة الإبداعية ودور المدقق في التحقق من ممارســاتها ونتائجها**"، مســابقة البحوث التاســعة على مســتوى جميع قطاعات ديوان المحاســبة، عمان الأردن، ديوان المحاسبة الكويتي، 2008.

44- دهش، نعيم، "أخلاقيات المحاســبة الإبداعية – عرض وتحليل"، **المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية والمالية**، جامعة الاسراء الأهلية عمان، الأردن، 2005.

45- العباســي، عبد الحميد، "**التحليل الاحصــائي باســتخدام SPSS**"، معهد الإحصــاء، جامعة القاهرة، 1999.

تاسعاً: ملاحق البحث:

ملحق رقم (1)

قائمة الاستقصاء

السيد الفاضل/

- **محاسب أو معد قوائم مالية ( )**
- **محلل مالي ( )**
- **بأحد مكاتب المحاسبة والمراجعة ( )**
- **مقرض أو مسئول ائتمان ببنك ( )**
- **مدة الخبرة العملية ( )**

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحث باستطلاع آراء سيادتكم بشأن المشكلات المحاسبية المتعلقة بالقوائم والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، والمدخل المقترح لتحسين جودة المحتوى الاخباري للقوائم المالية لهذه المنشآت، ولذلك يرجو الباحث التكرم بالحصول على تعاونكم في تحقيق الهدف المرجو.

والباحث إذ يقدر تعاونكم المثمر، ويتقدم بخالص شكره سلفاً على إجاباتكم للأسئلة المرفقة بنموذج قائمة الاستقصاء، حيث يتمثل مجتمع الدراسة في (الشركات المقيدة في بورصة النيل المصرية)، مؤكداً أن هذا الاستبيان قد صمم لأغراض البحث العلمي فقط، كما أن إجاباتكم ستعامل بسرية تامة.

ولسيادتكم خالص الشكر والتقدير
الباحث
د/ السيد زكريا إبراهيم

برجاء التكرم بوضع علامة (✓) أمام الإجابة المناسبة:

أولاً: يوجد نقص فيما تحتويه القوائم والتقارير المالية الحالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من معلومات للوفاء باحتياجات المستخدمين الداخليين والخارجيين لمواكبة التطورات الاقتصادية المعاصرة.

مسلسل	العبارة	موافق تماماً	موافق إلى حد ما	محايد	غير موافق إلى حد ما	غير موافق تماماً
1	لا تساعد القوائم والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المستثمرين في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة					
2	لا تمد القوائم والتقارير المالية الحالية وكالات التصنيف الائتماني بالمعلومات المحاسبية لتصنيف المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ائتمانيا					

3	لا تمد القوائم والتقارير المالية الحالية المحللين الماليين بالمعلومات المالية لإعداد تقاريرهم حول المعلومات المستقبلية بدقة للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الجم					
4	لا تتوافق القوائم والتقارير المالية الحالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم مع التطور التكنولوجي والثقافي لهذه المنشآت والمستثمرين والعاملين بها.					
5	هناك عدم موضوعية للقياس المحاسبي للمعلومات الواردة بالقوائم والتقارير المالية لارتفاع درجة التحيز بقيام أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بإعداد العمليات الحسابية والمحاسبية دون الاعتماد على المحاسبين ومعدي هذه القوائم.					
6	يوجد عدم تماثل للمعلومات بالقوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم مما لا يوفر إطاراً محاسبياً يتناسب مع احتياجات المستخدمين الخارجيين					
7	لا تشمل القوائم والتقارير المالية أيسر وأعم بدائل المعالجة المحاسبية، وتجنب البدائل التي تتطلب معالجة طويلة أو معقدة.					

ثانياً: يوجد العديد من المشكلات المحاسبية المتعلقة بالقوائم والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تؤثر على مدى استفادة أصحاب المصالح بتلك المنشآت.

مسلسل	العبارة	موافق تماماً	إلى حد ما موافق	محايد	غير موافق إلى حد ما	غير موافق تماماً
1	هناك قصور في تطبيق الإطار المفاهيمي أو الفكر المحاسبي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.					
2	لا توجد ضوابط خاصة للإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.					
3	هناك عدم تماثل للمعلومات بالقوائم والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.					
4	تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم مشكلة تطبيق المعايير المحاسبية لإعداد قوائمها المالية حيث أنها تمثل عبئ أو تكلفة على المنشأة.					
5	ما زالت مشكلة التحاسب الضريبي للمنشأة الصغيرة والمتوسطة الحجم قائمة حتى بعد صدور القرار الوزاري					

	رقم (54) لسنة 2012 والتعليمات التنفيذية رقم (12) لسنة 2012 لمحاسبة هذه المنشآت.					

ثالثاً: يؤدي المدخل المقترح إلى تحسين جودة المحتوى الاخباري للقوائم المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

مسلسل	العبارة	موافق تماماً	موافق إلى حد ما	محايد	غير موافق إلى حد ما	غير موافق تماماً
1	يعمل تطبيق المعيار المحاسبي المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في البيئة المصرية على اعتمادية وموثوقية القوائم المالية لها.					
2	إن تطوير المعيار المحاسبي المصري في ظل التطورات الاقتصادية المعاصرة يعمل على تحسين جودة المحتوى الإخباري للقوائم للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.					
3	يساهم تطبيق الحد الأدنى لقواعد حوكمة الشركات في تحسين المحتوى الاخباري للقوائم المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.					
4	يؤدي تطبيق المحاسبة المستدامة إلى تحسين المحتوى الاخباري للقوائم المالية، ومن ثم تحسين عملية اتخاذ القرارات بأنواعها.					
5	يساعد المدخل الأخلاقي للمحاسبة في تسحين المحتوى الاخباري للقوائم المالية من خلال تحسين جودة قرارات المحاسب					
6	يساعد المدخل الأخلاقي للمحاسبة في تحسين المحتوى الخباري للقوائم المالية من خلال الحد من ممارسات المحاسبة الاحتيالية					

أي ملاحظات يود المستقصى منه إضافتها أو توضيحها بشأن ما تقدم:

.....

.....

ملحق رقم (2)

بيان بالشركات المقيدة في بورصة النيل للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

1- شركات مقيدة (متداولة)

مسلسل	اسم المنشأة	تاريخ القيد
1	البد للبلاستيك	2008/6/11
2	بي آي جي للتجارة والاستثمار	2009/10/15
3	يوتوبيا للاستثمار العقاري والسياحي	2009/10/15
4	أميكو ميديكال للصناعات الطبية	2009/12/24
5	الدولية للأسمدة والكيماويات	2010/1/13
6	المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات	2010/2/10
7	العروبة للتجارة والتعدين والتوريدات	2010/13
8	الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة	2010/7/21
9	شركة فاروتك للأنظمة التحكم والاتصالات	2010/7/21
10	فيركم مصر للأسمدة والكيماويات	2010/9/15
11	مصر انتركونتننتال لصناعة الجرانيت والرخام	2010/9/15
12	ريفا فارما	2010/12/29
13	يونيفرت للصناعات الغذائية	2011/3/30
14	مرسيليا المصرية الخليجية للاستثمار العقاري	2011/8/2
15	بورسعيد للتنمية الزراعية والمقاولات	2011/9/7
16	إنترناشيونال بزنيس كوربوريشن للتجارة والتوكيلات	2011/10/3
17	الشركة المصرية لنظم التعليم الحديثة	2012/12/12
18	الدولية للصناعات الطبية	2012/12/30
19	الفنار للمقاولات العمومية والانشاءات والتجار والاستيراد	2013/1/17
20	الأخوة المتضامنين للاستثمار العقاري والأمن الغذائي	2013/5/15
21	الأولى للاستثمار والتنمية العقارية	2013/5/15
22	فرتيكا للبرمجيات	2013/5/25
23	الدولية للثلج الجاف	201/11/20
24	المجموعة المتكاملة للأعمال الهندسية	2014/8/27

25	أراب للتنمية والاستثمار العقاري	2014/9/10
26	جينيال تورز	2014/11/9
27	أم بي للهندسة M.B	2014/11/17
28	مصر جنوب أفريقيا للاتصالات	2014/12/24

من واقع بورصة النيل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بتاريخ 2018/8/25

شركات مقيدة (لم يتم التداول عليها بعد)

مسلسل	اسم المنشأة	تاريخ القيد
1	نيو كاسل للاستثمار الرياضي	2015/12/9
2	المصرية البريطانية للتنمية العامة – جالينا البريطانية توب تونش	2016/2/3
3	الصخور العربية للصناعات البلاستيكية	2016/3/16

ملحق رقم (3)

مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS V.20)

أولاً: معامل الثبات:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
0.8116	18

1- الفرض الأول

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	135	100.0
	Excluded	0	0.0
	Total	135	100.0

u. list wise delectation based on u ll

Variables in the procedure

Cronbach's Alpha	N of Items
0.8117	7

2- الفرض الثاني

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	135	100.0
	Excluded	0	0.0
	Total	135	100.0

u. list wise delectation based on u ll

Variables in the procedure

Cronbach's Alpha	N of Items
0.7610	5

3- الفرض الثالث

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	135	100.0
	Excluded	0	0.0
	Total	135	100.0

u. list wise delectation based on all

Variables in the procedure

Cronbach's Alpha	N of Items
0.8621	6

ثانياً: الإحصاء الوصفي (المتوسطات والانحراف المعياري)

1- متوسطات وانحرافات عبارات الفرض الأول

Statistics								
		1	2	3	4	5	6	7
N	Valid	135	135	135	135	135	135	135
	Missing	0	0	0	0	0	0	0
Meam		4.28	4.36	4.25	4.50	4.37	4.27	4.38
STd. Deviation		0.424	0.893	0.938	0.028	0.876	0.927	0.793

2- متوسطات وانحرافات عبارات الفرض الثاني

Statistics						
		1	2	3	4	5
N	Valid	135	135	135	135	135
	Missing	0	0	0	0	0
Meam		4.38	4.50	4.03	4.54	4.27
STd. Deviation		0.689	0.591	0.582	0.508	0.727

3- متوسطات وانحرافات عبارات الفرض الثالث

Statistics							
		1	2	3	4	5	6
N	Valid	135	135	135	135	135	135
	Missing	0	0	0	0	0	0
Meam		4.38	4.46	4.23	4.27	4.37	4.25
STd. Deviation		0.592	0.559	0.792	0.727	0.609	0.738

المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري للفروض الثلاثة:

Descriptive

Descriptive Statistics

الفروض	N	Meam	STd. Deviation
T1	135	4.34	0.839
T2	135	4.45	0.619
T3	135	4.33	0.669
Valid N	135	-	-

ثالثاً: الإحصاء الاستدلالي (لاختبار فروض الدراسة الثلاثة)

1- اختبار الفرض الأول

Variables Entered/ Removed [b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Ba	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent variable: DE

Model Summary [b]

Model	R	R Square	Adjusted R square	Std. Error of the Estimate	Change statistics	
					R square change	F changes
1	0.733	0.638	0.337	0.64142	0.638	237.1

Model Summary [b]

Model	Change statistics			Durbin- Watson
	df1	df2	Sig. F Change	
1	1	135	0.000	1.693

a. Predictors (Constant), B

b. Dependent variable: DE

ANOVA

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	97.556	1	97.556	262.1	0.000a
Residual	143.997	135	0.411		
Total	241.553	136			

a. Predictors: (Constant), B

b. Dependent variable: DE

Coefficient

Model	Unstandardized Coefficient		Standardized coefficient	t	Sig.	Beta
	B	Std. Error	Beta			
1 (Constant)	1.321	0.166		4.338	0.000	
B	1.172	0.042	0.636	16.2	0.000	

a. All requested variables: DE

2- اختبار الفرض الثاني:

Variables Entered/ Removed [b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	BDa	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent variable: DE

Model Summary [b]

Model	R	R Square	Adjusted R square	Std. Error of the Estimate	Change statistics	
					R square change	F changes
1	0.804	0.652	0.224	0.65162	0.652	218.875

Model Summary [b]

Model	Change statistics			Durbin- Watson
	df1	df2	Sig. F Change	
1	1	135	0.000	1.734

a. Predictors: (Constant), BD

b. Dependent variable: DE

ANOVA

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	92.937	1	92.937	422.3	0.000a
Residual	148.615	135	0.425		
Total	241.553	136			

a. Predictors: (Constant), BD

b. Dependent variable: DE

Coefficient

Model	Unstandardized Coefficient		Standardized coefficient	t	Sig.	Beta
	B	Std. Error	Beta			
1 (Constant)	1.084	0.140		6.414	0.000	
BD	1.804	0.036	0.620	11.03	0.000	

a. All requested variables: DE

3- اختبار الفرض الثالث:

Variables Entered/ Removed [b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	BSa	.	Enter

c. All requested variables entered.

d. Dependent variable: DE

Model Summary [b]

Model	R	R Square	Adjusted R square	Std. Error of the Estimate	Change statistics	
					R square change	F changes
1	0.687	0.694	0.324	0.69355	0.694	152.183

Model Summary [b]

Model	Change statistics			Durbin- Watson
	df1	df2	Sig. F Change	
1	1	135	0.000	1.685

a. Predictors: (Constant), BS

b. Dependent variable: DE

ANOVA

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	73.201	1	73.201	372.7	0.000a
Residual	168.352	135	0.481		
Total	241.553	136			

a. Predictors: (Constant), BS b. Dependent variable: DE

Coefficient

Model	Unstandardized Coefficient		Standardized coefficient	t	Sig.	Beta
	B	Std. Error	Beta			
1 (Constant)	1.351	.189		3.733	0.000	
BS	1.96	0.046	0.550	18.7	0.000	

a. All requested variables: DE